الفصل الخامس

المصالحات السياسية
تجارب بعض الدول الإفريقية

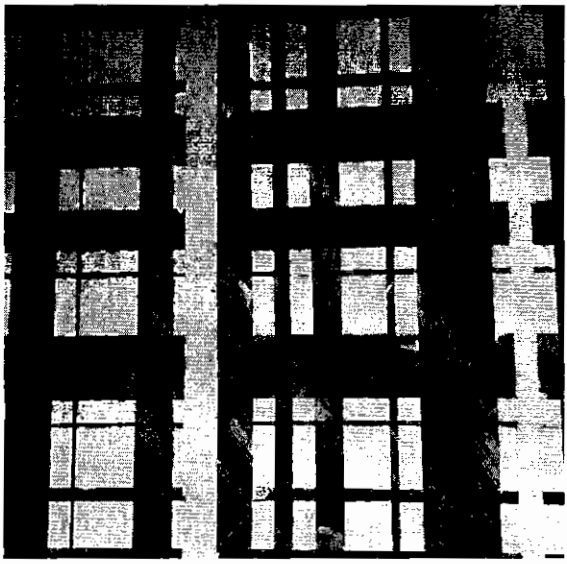

لوحة فنية رائعة بريشة الفنانة القديرة رانية عمر، عرضت في معرضها في هولندا العام٢٠١٧م، تعبر عن الأمل رغم سياسة الأرض المحروقة والدمار الذي تمّ.

من قول الحكيم: «القضاء على العدو ليس بإعدامه، وإنما بإبطال مبدئه». فإقامة العدالة بين المجتمعات العرقية، هي انعتاق المستقبل من مطاردة شبح المأساة الإنسانية.

لذلك ستجد في سطور هذا الفصل، تجارب بعض الدول الإفريقية، وكيف تحققت آمالهم في السلام والتنمية، فقط لأن شعوب هذه الدول كانت تواقة للديمقراطية والاستقرار السياسي.

١- المقدمة:

For others legal justice is something more than disputes resolution. It constitutes who we are as a people. This understanding of justice underlies James Boyd White's suggestion that law (should take as its most central question what kind of community we should be.) According to this communitarian view law grounds justice in the construction of moral communities. The central facet of legal discourse should be its capacity to build rather than destroy communal relationships .[1]

قصدنا في هذا الفصل أن نستهل بهذه المقولة، لنبرهن على أهمية العدالة الإنتقالية في تعزيز المصالحة المجتمعية. فالمقطع أعلاه يعني، أن العدالة القانونية شيء أكثر من تسوية المنازعات، فهي تشكل السؤال، من نحن كشعب؟ هذا الفهم للعدالة يكمن وراء الإقتراح لجيمس بويد وأخرين، بأنه ينبغي على القانون، أن يؤسس على السؤال المركزي، وهو عن نوع المجتمع الذي يجب أن نكون عليه. وبناءً على هذا الرأي الجمعي، فإن القانون، يرسي العدالة في بناء المجتمعات الأخلاقية. لذا ينبغي أن يكون الجانب الأساسي للخطاب القانوني، قدرته على بناء العلاقات المجتمعية، بدلاً عن تدميرها. بمعني آخر أن تعمل العدالة القانونية على معالجة الآثار الاجتماعية والنفسية التي تخلفها النزاعات.

انطلاقاً من هذا الفهم العام للعدالة القانونية، نُعّرِف إبتداءً، ما هية المصالحة؟. فنجدها في العُرف الكوني تعني، التسامح والتصافح بين خصمين من أجل ترك ما مضى خلفهما.مما يعني بداهةً، السعي إلى التعايش السلمي بين الأطراف المتحاربة أو المتخاصمة. من منطلق آخر، تعني المصالحة، السعي إلى إحتواء التوتر القائم قبل أن ينفجر، أو قبل أن يتفاقم ويتحول إلى صراع

(1)Yamamoto Eric K. (1999) Interracial Justice: Conflict & Reconciliation in Post-Civil Rights America New York University Press New York and London. P154.

دموي. نسترشد من هذا، أن المصالحة هي عملية سياسية أو اجتماعية أو دينية. ففي هذا مثلاً نجد أن زعماء الأديان الإبراهيمية يدعون إلى«التسامح الديني» وهم يعنون بهذا المصالحة بين الأديان. على كل حال، أياً كانت التسمية أو التصنيف، سيظل الهدف السامي للمصالحة هو، السعي إلى التعايش السلمي بين الأطراف المتخاصمة. لذلك تعد المصالحة على أنها جزء أساسي من مسارات التحول الديموقراطي، التي بدأت تنتشر في قارات العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في منتصف الأربعينيات من القرن الماضي، وبشكل أوسع في أوروبا الشرقية بعد سقوط الإتحاد السوفيتي، وفي أمريكا اللاتينية التي شهدت صراعات أهلية طويلة. وبالتالي مثلت العدالة الإنتقالية جسراً للوصول نحو نظام ديمقراطي مستقر قائم على توافق وتصالح شعبي. راجع أيضاً الفصل الرابع أعلاه للمزيد لمفهوم المصالحة.

العدالة الانتقالية هي مصطلح حديث النشأة، تختلف النظرة تجاهها من قبل السياسيين أو الحقوقيين، غير أن كلاهما يجمعان على أن العدالة الانتقالية، هي إجراءات عدلية تتخذها السلطة في المراحل الانتقالية. من أجل التحول إلى نظام ديمقراطي، وخصوصاً في الدول والمجتمعات التي عانت من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من قبل السلطات. لذلك تهدف هذه الإجراءات إلى تحقيق مصالحة وطنية، وسلم أهلي، مبني على العدالة بين فئات ومكونات المجتمع.

كما وضح في مقدمة الفصل الثالث، يظهر لنا أن عنف الدولة، متنوع في درجات عنفها التي مارستها الدول، وفي الفاعلين الممارسين لهذا العنف، وفي الأشكال التي مورس بها العنف، فضلاً عن ذلك في التفسيرات التي باشرت بها الدول عنفها. لذلك يتجلى تنوع عنف الدولة في الحالات التاريخية المرتبطة بممارستها في الدول الإفريقية التي سنتناولها في هذا الفصل بالتحليل، للوصول إلى المصالحات التي تمت فيها.

من هذا المفهوم، لا تقتصر إجراءات العدالة التصالحية على الإجراءات القضائية، بل عادة ما يكون مسار العدالة الإنتقالية مساراً شاملاً، يهدف لكشف حقيقة الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتحديد المسؤوليات عنها، إلى جانب برامج جبر الأضرار سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، وإعادة إصلاح أو هيكلة مؤسسات الدولة، واتخاذ إجراءات كفيلة بضمان عدم تكرار تلك الانتهاكات، إلى جانب حفظ الذاكرة الوطنية والمجتمعية، وتخليد ذكرى الضحايا كنوع من التعويض المعنوي، وذلك من خلال المناسبات والاستحقاقات الوطنية والأعمال الفنية. تشترك في هذا المسار، كل مكونات الدولة ومؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإعلامية إلى جانب المجتمع المدني وضحايا الانتهاكات.

شهد العالم في العقود الأخيرة من الألفية الأولى، عشرات النماذج والتجارب الدولية في العدالة الانتقالية، وقد تفاوتت هذه التجارب من حيث الإجراءات والبرامج المتخذة، وحجم مشاركة المجتمع المدني، والتعويض المادي سواء للأفراد أو للجماعات، وبالأخص من حيث محاسبة الجناة أو تحديد المسؤوليات الفردية عن الانتهاكات. غير أن تقييم نجاح التجربة في العدالة الانتقالية في أي دولة، يعتمد على نتائج هذا المسار بخلق سلام أهلي حقيقي ومصالحة وطنية، كما يرتبط ذلك بحجم الإمكانات المادية والاستعدادات الجدية لإنجاح هذا المسار. ويبقى الحكم على تجارب العدالة الانتقالية، متروكاً للأجيال القادمة التي ستجني ثمار نجاحها أو فشلها[1].

عندما ننظر إلى دول القارة الإفريقية، نجد أن كل حكوماتها حديثة العهد بإدارات قوميات متعددة التي جمعها الاستعمار الأوروبي في هذه الدول

(١) عمرو السراج، الهيئة السورية للعدالة الإنتقالية، ٦ يناير ٢٠١٤م. ص ٤.

الحديثة. خرج الاستعمار وترك الشعوب المتعددة في كل دولة تتنافر مع بعضها. فشل القادة الأفارقة الذين ورثوا السلطة من المستعمر في خلق قوميات موحدة في كل قطر إفريقي، ففي تقديرنا يعود هذا الفشل إلى افتقارهم للرؤية الوطنية التي يمكن أن توحد شعوب الشتات. لذلك نلاحظ أن معظم القادة الأوائل، بعد الحقبة الاستعمارية، قد تبنوا سياسات المستعمر المتمثلة في «فرق تسد». السودان مثالاً. لذلك تأتي الضرورة إلى المصالحة الوطنية، لأن سياسات فرق تسد أدت إلى توتر سياسي، فلم تستثني أية دولة إفريقية، مرت بتجربة الإقصاء السياسي بصوره المختلفة الناجمة عن سياسة «فرق تسد»، فانعدمت الثقة بين المواطن والحكومة. لذلك تقوم الحكومات باستخدام العنف المفرط – سجون، تعذيب، أو حتى تصفيات جسدية – في مواجهة الاحتجاجات السلمية. عداء الحكومات السافر وعنفها الغير أخلاقي ضد شعوبها السالمة، يقودان إلى نشوء تنظيمات سلمية/ عسكرية من صلب الشعوب المسالمة نفسها، فتتبنى هذه التنظيمات مسئولية الدفاع عن المواطن في وجه الحكومة. يطلق على مثل هذه التنظيمات، بالمعارضة السلمية أو العسكرية. لذلك يتحول التوتر الأمني الذي خلقته الحكومة إلى صراع سياسي حول السلطة بين الحكومة والمعارضة.

هذا الصراع قد يطول أو يقصر، بناءً على طول نفس الطرفين، لكن الشاهد في الأمر، أن الطرفين يصلان في نهاية المطاف إلى حالة ضعف لا أحد منهما يستطيع أن يهزم الآخر – سياسياً أو عسكرياً – فيصلان إلى قناعة تامة بأن يتقاسما السلطة السياسية بينهما دون إشراك المواطن، وهو ما يمكن أن نطلق عليه بالمصالحة السياسية، لذلك نورد هنا أمثلة لثلاثة دول إفريقية. أما المصالحة المجتمعية، التي ندعو لها في السودان، والتي هي موضوع هذا الكتاب، هي مصالحة جامعة لكل شركاء النزاعات والمجتمعات الإثنية والقبلية في السودان، لتتمكن هذه المجتمعات المتنوعة في أن تعمل على زرع بذور الدولة الموحدة من أساسها.

لذا سوف نستعرض هنا الأسباب والظروف التي قادت حكومات ثلاثة دول إفريقية – جنوب إفريقيا، المغرب، رواندا – أن تسيء استخدام السلطة، ومن ثمّ انتهاكاتها لمجمل حقوق الإنسان، والتي أجبرتها في خاتمة المطاف أن تصل إلى المصالحة السياسية (الوطنية) بين الفرقاء المتخاصمين. أيضاً سيمكنا هذا، من تقييم تجاربها في المصالحات السياسية، وما هي الدروس المستفادة منها. لذلك عندما نقارن الأسباب والظروف التي مرت بها هذه الدول، مع الوضع في السودان، كما أوردناه في الفصل الثالث، تحت العنوان الفرعي «عنف الدولة الممنهج في السودان»، نجد الفارق شاسعاً، إذ يوجد في السودان عدة شركاء للأزمة، مما يستدعي السعي الحثيث للبحث عن جذورها المتمثلة في كيفية نشأة الدولة نفسها.

٢- دولة جنوب إفريقيا:

دولة جنوب إفريقيا بحدودها الجغرافية الحالية، هي من صناعة المستوطن الأوروبي الأبيض، الذي استقر في المنطقة منذ القرن السابع عشر الميلادي. ففي العام ١٦٥٢م وصل المستوطنون الهولنديون (المعروفون بإسم البوير أو الأفريكانز) والذين أنزلتهم شركة الهند الشرقية الهولندية، وأقاموا جمهورية مستقلة في منطقة الكاب. وقعت حرب البوير الثانية في الفترة ١٨٩٩م – ١٩٠٢م وانهزم فيها البوير، فضمت بريطانيا إليها جمهوريتي الترانسفال وأورانج الحرة. في العام ١٩٠٧م مُنحت جمهورية البوير حكمًا ذاتيًا مع منح حق الانتخاب للبيض فقط، فتكون ما عرف باتحاد جنوب إفريقيا المكون من كل من (الترانسفال – الكاب – الناتال – أورانج).

٢:١- محطات تاريخية مهمة عن عنف الدولة في جنوب إفريقيا:

في العام ١٩١٠م، تم تأسيس اتحاد جنوب إفريقيا، تلا ذلك تأسيس حزب

المؤتمر الوطني الإفريقي في العام ١٩١٢م، منادياً بالمساواة مع البيض عن طريق الوسائل الدستورية. في العام ١٩٣١م منحت بريطانيا جنوب إفريقيا الاستقلال التام، وأصبحت عضواً في كومنولث الأمم. في العام ١٩٤٨م وصل الحزب الوطني إلى السلطة – حزب البيض – عن طريق الإنتخابات التي كانت حصراً على البيض فقط. في العام ١٩٦١م أصبحت جنوب إفريقيا جمهورية، ومن ثمّ خرجت من كومنولث الأمم. في العام ١٩٨٤م بدأت احتجاجات السود تأخذ طابعاً عنيفاً متزايداً، ومعارضة واسعة بسبب استبعادهم من الحكم. الجدير بالذكر، أن المقاومة السلمية كانت في تصاعد منذ نشأة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، إذ أدى ذاك التصاعد إلى اعتقال أشهر زعمائه نلسون مانديلا. في العام ١٩٩٠م تم إطلاق سراح زعيم السود نلسون مانديلا، بعد أن قضى مدة ٢٨ عاماً في السجن الإنفرادي في جزيرة «روبن» المعزولة في المحيط الأطلسي.

بعد انتخاب الحزب الوطني البويري (حزب البيض) في العام ١٩٤٨م، تم توسيع سياسة التمييز العنصري في البلاد، فحكم الأربعة مليون من العناصر البيضاء، بقية السكان من غير البيض والذين قدر عددهم بحوالي ٢٩ مليون. أخذت تطبيق سياسة «الأبارتهايد» وهي كلمة هولندية أي التفرقة العنصرية، تتم بشكل رسمي، حيث لم يكن مسموحاً للسود بالعمل إلا في أعمال محددة، ومنعوا من حق الانتخاب وحق الملكية، إضافة إلى انعدام المساواة بينهم وبين البيض في تقاضي الأجور، وعزلهم في المساكن وأماكن العمل والمدارس. لذلك وبموجب الدستور الذي وضعه الإنسان الأبيض، من طرف واحد فقط، تمّ تجريد المواطن الأسود من كل حقوقه الإنسانية – السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية – لذلك تمكن المستوطن الأبيض، أن يتحكم على كل مفاصل الدولة خاصة الاقتصادية منها. أصدرت هيئة الأمم المتحدة عدة قرارات لمقاطعة اتحاد جنوب أفريقيا في سنة ١٩٦٢ والسنوات التالية، لها استنكاراً لهذه السياسة، كما قاطعت

دول العالم الثالث اتحاد جنوب أفريقيا.

٢:٢- المصالحة وتكوين الحكومة الوطنية:

واجهت معارضة السود قمع عنيف من حكومة البيض، مما زادت المعارضة قوة وعزيمة للمضي قدماً في مواجهة الظلم. من السمات الفاعلة في معارضة جنوب إفريقيا، أن تضامن مع السود عدد غير قليل من البيض وكذا الآسويين، فضلاً عن أن جل الشعب الجنوب إفريقي الأسود، قد انخرط في النضال من أجل التحرر من سياسة التفرقة العنصرية، أو بالأحرى التحرر من شكل من أشكال الاستعمار.

تسببت هذه السياسة العنصرية إلى موت آلاف من المواطنين السود، وتشريد آلاف أخرى وإصابة أعداد مماثلة بعاهات جسمانية منها الدائمة، وسجن آخرين مع التعذيب الجسماني والنفسي لمدد طويلة بما فيهم زعيم السود، المناضل نلسون مانديلا الذي حكم عليه بالسجن المؤبد، قضى منها ٢٨ عاماً في جزيرة روبن المعزولة قبل أن يطلق صراحه، بناءً على المصالحة التي تمت بين السود والبيض. خلقت السياسة العنصرية حالة من المرض النفسي الشعبي العام، بمعنى الشعور العام بالدونية. ومع ذلك يبقى التعذيب الجسدي والنفسي الذي نفذته الشرطة في المناضلين، هو الأعظم والأكثر فظاعة في دولة جنوب إفريقيا.

رغم المآسي الجمة وانتهاكات حقوق الإنسان الفظيعة، إلا أن حكمة وحنكة قائد مسيرة النضال الوطني في جنوب إفريقيا، نلسون مانديلا، قد أدت إلى الوصول إلى مصالحة وطنية في البلاد، ومن ثمّ استتباب الأمن والاستقرار السياسي. فالتحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا لم يتم بإنتصار السود على البيض عسكرياً بل تفاوضياً، لذلك تمّ بالتسوية التفاوضية.ففي مقابل عدم التغيير الديمقراطي عن طريق العنف المسلح، وافق أبناء جنوب إفريقيا على منح العفو

السياسي، تطبيق سياسة Trade off بمعني التحول الديمقراطي الحقيقي في الدولة بأكملها مقابل عدم الملاحقة الجنائية للجناة.

أول عمل قام به الرئيس المنتخب نلسون مانديلا، هو التوقيع على قانون تقوية الوحدة الوطنية، وإنشاء مفوضية الحقيقة والمصالحة، برئاسة القس دزموند توتو من السود ونائبه من البيض. تم اختيار سبعة عشر (١٧) عضواً للمفوضية يشكلون تخصصات مختلفة من علماء نفس ومحاميين وأكاديميين. تكونت المفوضية من ثلاثة لجان هي:

(أ) الأولى، للتحقيق في جملة الانتهاكات التي تمت.

(ب) الثانية، للبحث عن العفو للذين اعترفوا بارتكاب الجرائم.

(ج) الثالثة، التوصية لتعويض الضحايا.

ذكر وزير العدل «Dulla Omar» «دوله عمر» مهندس قانون الحقيقة والمصالحة، أن التعامل مع الماضي هو أن يكون هذا الماضي جزءاً من الدستور والتسوية السياسية. هذه التسوية شملت الموافقة على الانتخابات الديمقراطية، دستور جديد يؤسس لحكومة ديمقراطية على مستوى الوطن وعلى مستوى الأقاليم والمحليات، قانون الحريات الدستورية، محكمة دستورية، إلغاء كل مفاصل التمييز العنصري «الأبارتايد». لذلك فالتسوية السياسية تهدف إلى تأسيس مبادئ المحاسبة وحكم القانون، ليتم جني احترام الكرامة الإنسانية وتطوير ثقافة حقوق الإنسان، بينما نعمل في نفس الوقت على إقامة بعض من العدالة[1].

٢:٣- فلسفة المصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا:

قامت فلسفة المصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا، على مبدأ قول الحقيقة من

(1)Yamamoto Eric K. (1999) Interracial Justice: Conflict & Reconciliation in Post-Civil Rights America New York University Press New York and London. P 255

قبل الجناة أمام الضحايا. هذا المبدأ يعمل على طمأنة الجناة على عدم ملاحقتهم جنائياً، وفي نفس الوقت هو نوع من العلاج النفسي للضحية، إذ يشعر بأن الجاني قد جلس أمامه ذليلاً معترفاً بذنبه، وبالتالي أصبح الجاني والضحية متساويين إنسانياً، الأمر الذي كان محرماً دستورياً من قبل. ويبدو لي أن سبب نهج هذه السياسة، مرده التخوف من الانهيار الاقتصادي، الذي يسيطر عليه تماماً العنصر الأبيض في البلاد. فإذا تمّ محاكمة كل البيض الذين شاركوا في أعمال العنف المفرطة بالسجن المؤبد أو بالإعدام، فإن ذلك سيكون سبباً كافياً من استخراج البيض أموالهم من البلاد، ومن ثمّ هجرتهم إلى خارج البلاد – هجرة أموال الدولة ومعها خبرات إدارة الاقتصاد – إذا حصل ذلك فقد يقود إلى انهيار الدولة بأكملها.

حققت هذه المصالحة استقرار أمني في البلاد، هذا فضلاً عن كتابة دستور جديد – بمشاركة كل الطوائف الاجتماعية في البلاد – الذي ساوى بين كل مواطني الدولة في الحقوق والواجبات، وأسس لنظام ديمقراطي تعددي. أصبحت المصالحة في دولة جنوب إفريقيا نموذجاً فاعلاً اهتدى به دول كثيرة من ضمنها المغرب ورواندا. في الحقيقة توجد بها جوانب كثيرة مفيدة، يمكن أن يستفاد منها في عملية المصالحة المجتمعية في السودان عندما يحين وقتها، أهم هذه الجوانب طمأنة أفراد الجناة بأن مجتمعاتهم التي انحدروا منها، – جمهور القبائل الشمالية وكذا العربية في غرب البلاد – لن تلحقهم العدالة الجنائية، وأنهم سيشاركوا مع بقية شعوب السودان في ترتيب السودان الجديد بإرادتهم وتوافقهم جميعاً

على ضوء التغيير السياسي والأهداف الاجتماعية المرسومة، تكون وظيفة المفوضية الأساسية، مبادرة أعمال معالجة الجراح التي ستشجع المصالحة وسط العرقيات المختلفة.لذلك «هناك حاجة للتفاهم وليس للثأر، هناك حوجة

للتعويض وليس للإنتقام»[1].

حسب تصريحات دزموند توتو، فإن العدالة التي يتمنونها هي لإعادة كرامة الإنسان. هذا النوع من استعادة الكرامة الإنسانية هو ما يعرف في العُرف الجنوب إفريقي بال«أوبونتو Ubuntu» وتعني أنه لا يوجد إنسان فرد معافى إذا كان المجتمع مريضاً. «يقول أوبونتو إنني إنسان فقط لأنك إنسان إذا قوضت إنسانيتك، فأنا أهين نفسي.

Ubuntu says I am human only because you are human. If I undermine your humanity I dehumanize myself[2]

هناك عدة أسئلة تحتاج إلى إجابات حقيقية حول أعمال المفوضية، التي تسعى إلى حل العقدة المؤلمة وما يمكن أن ينتج منها في التحرر المتبادل التي تعمل على تقوية إعادة بناء العلاقات.

What is the impact of victim storytelling of perpetrator confession? Is reconciliation possible without some form of punishment? If the objective of perpetrator confession is amnesty rather than contrition will reconciliation prove illusory? Is a crucial realpolitik issue the adequacy of funding for reparations to repair the heart of apartheid's devastation (in terms of education health socioeconomic and political status for blacks)? Without it will South Africa's future be one of healing or of haunting injustice [3]

هذه الأسئلة تتلخص في، ما هو تأثير سرد القصص، واعتراف الجاني؟ هل المصالحة ممكنة دون شكل من أشكال العقاب؟ إذا كان الهدف من اعتراف الجاني هو الحصول على العفو، هل المصالحة تثبت لاحقاً مخادعة هؤلاء للعملية التصالحية؟ هل يشكل الواقع الحاسم مدى كفاية التمويل لجبر الضرر لإصلاح أس الدمار العنصري (من حيث التعليم والصحة والوضع الاجتماعي

(١) نفسه ص ٢٥٥.

(٢) نفسه ص ٢٥٦.

(٣) نفسه ص ٢٥٧.

والاقتصادي والسياسي للسود)؟ بدون ذلك، هل سيكون مستقبل جنوب إفريقيا واحداً من الإصلاح أو الظلم المؤلم؟. الحديث عن المصالحة غير مجدي وغير مثمر، ما لم يرافقها تحقيقات متواصلة وبعناية، للفوارق التي تقسم الأمة. لذلك فإن التاريخ المشترك للذكريات التي حصلت للضحايا والجناة وأيضاً للمتعاونين، تشكل مركزية إعادة تشكيل الأمة.

٢:٤- سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا ووجه الشبه مع سياسات الإقصاء في السودان:

الوضع السياسي الذي كان سائداً في جنوب إفريقيا، له وجه شبه مماثل لما هو عليه الآن في السودان.

أولاً، رغم أن البيض في جنوب إفريقيا، قد أسسوا الدولة بعد أن أصبحوا مواطنين في المنطقة – حسب زعمهم، كالأوروبيين في أمريكا الشمالية – إلا أنهم القلة في الدولة التي أسسوها. في المقابل، نجد أن النخبة النيلية الشمالية الحاكمة، لم تؤسس هي الدولة السودانية، بل ورثت السلطة من المستعمر، وذلك لظرف تاريخي معلوم، كما أوردناه في الفصل الثاني بعنوان «النسيج الاجتماعي السوداني» من هذا الكتاب، وهذه الفئة السودانية هي أيضاً قلة داخل الدولة السودانية. فوجه المقارنة بين المنظومتين، الجنوب إفريقية والسودانية، أنهما يفصلان نفسيهما عن بقية السواد الأعظم لشعب البلاد بالعرق. وبالرغم من أن شعوب شمال السودان يتشبثون بالعروبة، إلا أنهم في الأصل أفارقة أصليون نوبيون. بمعنى آخر، أن المنظومتين قائمتين على التفرقة العنصرية، أي الشعور بالتعالي العرقي واللوني والمكاني مقابل غالبية الشعوب، وهذه مشكلة اجتماعية نفسية الغرض منها الاستحواز على السلطة السياسية والاقتصادية.

ثانياً، أسست النخبة النيلية الشمالية الحاكمة في السودان، برامج التهميش

والإقصاء للآخر، هذا البرامج شبيه تماماً لسياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، من حيث التمكين والسيطرة التامة على السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، هذا فضلاً عن الخطة المحكمة للاستمرار في الحكم.

ثالثاً، أدت سياسة الإقصاء هذه في السودان، إلى خلق تنظيمات سياسية معارضة، منها السلمية والأخر عسكرية، منذ ما قبل الاستقلال ببضعة أشهر. لذلك قامت الحكومات المتعاقبة وسخرت آلة الدولة العسكرية والأمنية، في قمع المعارضين بصورة فاقت عنف الحكومة في جنوب إفريقيا، حتى أصبح رئيس الدولة السودانية يكون أول رئيس جالس على كرسي رئاسة الحكم، مطلوباً من قبل المحكمة الجنائية الدولية.

رابعاً، كثير من التنظيمات المعارضة السودانية – على وجه الخصوص الإقليمية المسلحة – تدعو إلى إعادة تكوين الدولة السودانية بأسس جديدة، على هدى إرادة وتوافق كل الشعوب السودانية، وهي نفس الدعوة التي رفعها المناضلون الجنوب إفريقيون. السؤال الموضوعي هو، لماذا طال عمر النضال السوداني في تحقيق أهدافها؟ هل هي لعدم توضيح الرؤيا السياسية. أم الفشل في عدم توحيد الشعب حولها؟

٢:٥- إفادات القادة السياسيين في جنوب إفريقيا:

١- في أغسطس ١٩٩٦م، مثل ديكلارك، رئيس جنوب إفريقيا الأبيض الأسبق أمام المفوضية، وأدلى بأقواله للذي حصل في جنوب إفريقيا في عهد حكمه. ديكلارك من الذين كانوا يؤيدون إنهاء التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا، لذا تعاون مع مانديلا للحصول على السلام. اعتذر أمام المفوضية للذي حصل، لكنه نفي أن يكون له علم بالذين قاموا بالاستغلال السيئ لحقوق الإنسان. وكان ملخص خطابه أمام المفوضية<

I'm sorry but wasn't my fault and everybody else was doing it and we weren't the only bad guys and they were worse[1]

أي أنه قال أنا آسف، ولكن لم يكن خطأي، وأن الجميع كانوا يفعلون ذلك، ولم نكن نحن الأشرار الوحيدين، بل كان من هو أسوأ منا»

٢- تابو أمبيكي، نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني الإفريقي آنذاك، اعتذر إنابة عن الحزب أمام المفوضية لانتهاكات حقوق الإنسان التي سببها حزبه للمواطنين السود. وثيقة اعتذاره هذه، جاوبت على أسئلة عن بعض الناس المفقودين وأيضاً عن الأوضاع السيئة والمعاملة القاسية في مراكز الحزب للتدريب العسكري، التي مارسها حزبه.

٣- من الذين وقفوا أمام المفوضية وأفادوا عن موقف تنظيماتهم هو «مانقوسوثو بوثاليزي»، رئيس حزب تحرير «أنكاثا»، القائم على إثنية الزولو. في إفاداته المكونة من ٧٦٩صفحة، ذكر أن أعضاء حزبه قد تمّ جرجرتهم إلى أعمال العنف. رغم أنه نفي أي دور شخصي له. إلا أنه اعتذر لقيادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، قائلاً «آسف لأي أذي سببته لقيادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي»[٢]. وذلك لمناصرته لنظام التمييز العنصري آنذاك. هذه الإفادات كانت مهمة بالنسبة لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي، ليس فقط للاعتذار بل أيضاً للظرف التاريخي بين الحزبين، إذ أنه في عقد ثمانينات القرن الماضي كانت حصيلة الموتى بين الحزبين حوالي عشرين ألف قتيل[٣]. اعترافات بوثاليزي في مشاركة حزبه في المسئولية الجزئية لعنف الأبارتهايد، واعتذاره لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي، تعكس الرغبة في المصالحة بين الإثنيات

(١) نفسه ص ٢٦١.

(٢) نفسه ص ٢٦٤.

(٣) نفسه ص ٢٦٥.

المختلفة.

٤- اعترافات قتلة «استيف بيكو». في يناير ١٩٩٧م استمعت المفوضية لاستجواب خمسة (٥) من رجال الشرطة السابقين من البيض في مقتل «استيف بيكو» الناشط السياسي الأسود ضد الأبارتهايد، كان يرأس حركة وعي السود Black Consciousness Movement الذي قتل على يد الشرطة البيض في العام ١٩٧٧م. فرجال الشرطة الذين تمّ استجوابهم بناءً على رغبتهم للحصول على العفو. كان هدفهم الأساسي هو لتفادي الملاحقة القضائية، فأصبح هذا هدف البيض بصفة عامة.

هذه الإفادات، تفيد بأن كل التنظيمات السياسية في جنوب إفريقيا قد شاركت بدرجات مختلفة في عنف الدولة.

٢:٦ - سلبيات فلسفة المصالحة في جنوب إفريقيا:

تكمن مساوئ وسلبيات فلسفة المصالحة في جنوب إفريقيا، في أنها لم تشمل إجراءات العدالة بشكلها المكتمل، وبالتالي هناك شكوك موضوعية في عدم إتمام شمولية التراحم والتسامح بين الضحايا والجناة، مما يعني أن بعض الضحايا، وكتصرف فردي، قد ينتقمون من جلاديهم إن وجدوا فرصة سانحة لذلك. السلبية الثانية، في هذه الفلسفة، أنها لم تحتوي على برامج العدالة الاجتماعية. من إفرازات سياسة التمييز العنصري، أنها خلقت فوارق اقتصادية شاسعة بين طبقات مجتمع الدولة الواحدة. هذا الخلل يحتاج إلى علاج حقيقي عن طريق برامج الرعاية الاجتماعية Social Security ، يشمل إعادة النظر في الحد الأدنى لأجور العمال – على وجه الخصوص – لمواكبة تكاليف المعيشة. يدعم زعمنا هذا الإضرابات العمالية التي ظهرت في الآونة الأخيرة بعد قضاء شهر عسل الحرية.

لذلك يجب أن يكون برامج العدالة الاجتماعية ركناً أساسياً في المصالحة المجتمعية المقبلة في السودان، حتى لا يكون هناك سوداني يموت من المرض لأنه لا يملك ثمن العلاج، أو يموت في العراء لأنه لا يملك مسكن صحي يأويه، أو يموت من الجوع لأنه لا يملك ما يسد رمقه، أو أن يكون هناك طفل بلغ سن الدراسة القانونية فلا يجد مدرسة لتلقي التعليم، لأن والديه لا يملكان من مال ليدفعاه لتكاليف الدراسة.

سعت المفوضية بعناية تامة أن يكون برنامج العفو محدد جداً، للحصول على العفو، لذا على الجاني أن يوضح بأنه ارتكب جريمة ذات صبغة سياسية. لذلك وبالرغم من أن المفوضية قد استلمت أكثر من خمسة ألف وخمسمائة طلب للعفو، من ضمنها ثمانمائة تم النظر فيها حتى مايو ١٩٩٧م، إلا أن المفوضية منحت العفو لتسعة وثلاثين (٣٩)حالة فقط.

طالبت منظمات مدنية من قطاعات الإسكان والتنمية والفقر والخدمات الاجتماعية والقانونية والتعليمية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان، بأن «تقوم لجنة الحقيقة بالتحقيق في الانتهاكات الاجتماعية والاقتصادية». لذلك حذر مركز القانون المجتمعي التابع لجامعة ويسترن كيب، فريق العمل الإنمائي، ومركز الموارد القانونية، من أن اللجنة لن تفي بالتزاماتها القانونية ما لم تدرج في عملها بعض الانتهاكات للحقوق الاجتماعية والاقتصادية[1].

Organizations from the housing development poverty social services legal education and human rights sectors demanded that in addition to human rights abuses the «Truth Commission should probe socioeconomic violations.» The University of the Western Cape's Community Law Centre the Development Action Group and the Legal Resources Centre cautioned that the commission will not

(١) نفسه ص ٢٦٧.

fulfill its legal obligations unless it includes in its work certain violations of socioeconomic rights

وبالتالي وإلى أن يلتمس الضحايا تحسينات ملموسة في حياتهم اليومية وفي ظروف عملهم، فإن ضمد جراح المجتمع سيكون ضعيفاً.

هناك شكوك في مصداقية إعتذار ديكلارك، وكذا في قتلة إستيف بيكو. في معسكر السود، هناك سؤال عن فعالية المصالحة بين السود أنفسهم، على هذا هناك نوعين من العلاقات مهمة وضرورية بين السود هما:

(أ) العلاقة بين حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب الإنكاثا.

(ب) العلاقة بين حزب المؤتمر الوطني الإفريقي مع جمهور الشعب الأسود. على الرغم من أن شعب جنوب إفريقيا الأسود يعتبر أن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي هو البطل المنقذ الذي حررهم من الاستعمار، إلا أنهم في نفس الوقت ينظرون إلى قادته بنوع من الريبة والشكوك في تنفيذ برامجه التحرري.

٣- المملكة المغربية:

٣:١-خلفية تاريخية عن عنف الدولة في المملكة المغربية:

استقلت المغرب عن الانتداب الفرنسي في العام ١٩٥٦م، أي بعد عام من إعتراف فرنسا بعودة الملك محمد الخامس سلطاناً عليها بعد عقود من النفي. انضمت المغرب في ذات العام لجامعة الدول العربية، وتحولت إلى مملكة العام ١٩٥٧م، قبل أن تصبح في العام ١٩٥٨م، عضواً في الهيئة العامة للأمم المتحدة. عدد سكان المغرب يقدر بحوالي بثلاثة وثلاثين مليون نسمة، معظمهم عرب وأمازيغ، فيما يقدر نسبة الأمازيغ بأكثر من ثلث الشعب المغربي بقليل. ويدين غالبية الشعب المغربي بالإسلام.

في عام ١٩٦١م، تولى الملك الحسن الثاني الحكم، خلفاً لوالده

المتوفى. فشهدت المغرب حينها صراعات داخلية كثيرة أدت لانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، إلا أنها شهدت استقراراً أمنياً وسياسياً نسبياً، كما اتجهت للمعسكر الرأسمالي في مراحل مبكرة من ولاية الحسن الثاني، التي استمرت إلى وفاته العام ١٩٩٩م، ليتولى إبنه محمد السادس الحكم من بعده[١].

شهدت مرحلة الملك محمد السادس خطوات عدة، في مسار التحول الديمقراطي، الذي كان قد بدأه والده في السنوات الأخيرة لحكمه. غير أن هذه التطورات اتسمت من معارضي النظام بالمحدودية وعدم مساسها بجوهر النظام السياسي. إلا أن اندلاع ما سمي بالربيع العربي، خاصة في دول شمال إفريقيا، مطلع العام ٢٠١١م، وتزايد المطالبات الشعبية، قد أديا في تقديري إلى إصلاحات سياسية دستورية شاملة، تحوطاً في أن تندلع مثل هذه الثورات الشعبية في المغرب، فتأتي بعواقب غير حميدة للمؤسسة الملكية المغربية. ورغم محدودية الإصلاح السياسي، كما يدعيه المعارضون، إلا أن هذه الإصلاحات عملت بشكل ما إلى تقييد طائفة من صلاحيات الملك، وفي المقابل أعطت صلاحيات واسعة للبرلمان المنتخب شعبياً وللحكومة المنبثقة عنه. كما شهدت مرحلة الملك محمد السادس إصلاحات ملحوظة في مجال حقوق الإنسان، أبرزها تشكيل هيئة التحكيم المستقلة، وهيئة الإنصاف والمصالحة، وتأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

٣:٢- انتهاكات حقوق الإنسان في المغرب! كيف حصلت؟

بعد استقلال المغرب في العام ١٩٥٦م، قامت الدولة بالعديد من الإجراءات الدستورية من أجل تمكين السلطة في العائلة المالكة. هذه الإجراءات لم تلب طموحات شرائح كبيرة من المجتمع المغربي، بل أضرت بمصالح فئات واسعة

(١) عمرو السراج، الهيئة السورية للعدالة الإنتقالية، ٦ يناير ٢٠١٤م. ص ٥.

من المغاربة، أهمها سكان الأرياف والمدن الصغيرة. كما برزت معالم سلطة استبدادية دفعت شرائح واسعة من المغاربة، المنتشين بالاستقلال إلى التعبير عن الذل بأشكال مختلفة، الأمر الذي لم يلق ترحيب السلطات المغربية.

بدأت الانتهاكات الكبيرة بمطلع عهد الاستقلال، إذ تم نفي عدد من السياسيين والنشطاء المعارضين، كما تم أعمال تصفيات جسدية واعتقالات العديد منهم. من الشواهد، أن قام الحسن الثاني، ولي العهد وقتذاك، بالتصدي بقسوة لانتفاضة مكناس العام ١٩٥٨م، ولانتفاضات الريف عامي ١٩٥٨م-١٩٥٩م، والتي نشبت بسبب رفض المزارعين للإجراءات الصارمة التي فرضتها الدولة، فضلاً عن ذلك، إهمال الدولة لمناطقهم، فتعرض قيادات ومناضلين من الريف للاعتقال والنفي. يقول العديد ممن عاصروا تلك الأحداث، أن تلك الانتفاضات كانت سلمية، مطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي وتحقيق العدالة. غير أن رد الدولة جاء قاسياً بتطويق تلك الأرياف بفرق عسكرية، مما أدى إلى مقتل واعتقال الآلاف من سكان تلك الأرياف، كما تزايد الإهمال المتعمد لتلك المناطق من قبل الدولة كنوع من العقوبة الجماعية.

في العام ١٩٦٠م، أشيع عن مؤامرة لإغتيال ولي العهد الحسن الثاني، مما دفع القوات المغربية لخطف واعتقال عدد من الناشطين والمعارضين السياسيين. وفي عام ١٩٦٣اتهمت الدولة معارضين بارزين بالمؤامرة ضد النظام الحاكم وقامت باعتقال مئات منهم وعرضهم على محاكمات عسكرية، وصدرت أحكام في العام ١٩٦٤م، بإعدام مجموعة من المتهمين والسجن المؤبد لمجموعة أخرى وبراءة بعضهم. لذلك تمّ وصف عهد الملك الحسن الثاني، بسنوات الرصاص، لكثرة ما جرى من قتل وخطف واعتقال تعسفي وتعذيب جسدي، بسبب الموت أو العاهة الدائمة، ومحاكمات صورية بحق معارضين سياسيين ونشطاء مدنيين، إلى جانب استهداف المتظاهرين. كما أن ردود أفعال مجموعات من المعارضة لم

تكن سلمية بالمطلق، وذلك كرد فعل على عنف الدولة. وبعد إعداد دستور عام ١٩٦٢م، الذي زاد سلطات الملك وقيد الحريات، ازدادت القبضة الأمنية. ففي مارس من العام ١٩٦٥م، حدثت مجزرة مروعة بحق مئات الطلاب والمتظاهرين، رفضاً لقرارات تتعلق بالشئون الطلابية، فدفعت تلك الحادثة الملك لإعلان حالة الطوارئ[١].

علاوة على تلك الانتهاكات، تعرضت المرأة لانتهاكات أصعب، فإلى جانب أنها كانت تتعرض لعنف الدولة من قتل واعتقال تعسفي وتعذيب، إلا أن العديد من النساء تعرضن للخطف وللإحتجاز. وقد أثبتت التحقيقات أن نسبة عالية من الضحايا الإناث، كان سبب اعتقالهن وتعرضهن للأذى والتعذيب، هو نشاطات أقرابهن، وأن هؤلاء المعتقلات لم يقمن بأي نشاطات، بل لم يكن يستوعبن أسباب اعتقالهن واختطافهن. إلى جانب ذلك سجلت حالات عديدة من الانتهاكات الجنسية بحق المعتقلات، واعتقال الحوامل وتعرضهن للتعذيب وللاغتصاب وللمعاملة السيئة دون عناية طبية مناسبة قبل وبعد وأثناء الولادة. كما اعتقلت أمهات مع أطفالهن الصغار، ووثقت حالات تعذيب بحق عدد منهن أمام أطفالهن، كما لم يراع حق الأطفال بالعناية المناسبة داخل المعتقلات[٢].

بعد حوالي ثلاثة عقود من العنف المفرط، شهدت السنوات العشر الأخيرة من حكم الملك الحسن الثاني، تهدئة داخلية وتوجه سياسي واقتصادي متدرج. في العام ١٩٩٩م، خلف الملك محمد السادس والده، على سدة الحكم، واتجه نحو مزيد من الإصلاحات السياسية وتعزيز حقوق الإنسان، كما أيد ودعم مسار

(١) نفسه ص ٧.

(٢) محمد سبيلا، «العنف السياسي في مغرب ما بعد الاستقلال» في عنف الدولة: أشغال الندوة المنظمة من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة، مراكش ١١ – ١٢ يونيو٢٠٠٤م. منشورات المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان سلسلة دراسات وندوات هيئة الإنصاف والمصالحة. المملكة المغربية. ص ٨٩ – ٩٦.

العدالة الانتقالية في المغرب. وعلى الرغم من هذه الإصلاحات المتدرجة، إلا أن منظمات وناشطي حقوق الإنسان، لا زالت تتهم السلطة بارتكابها جرائم تنتهك حقوق الإنسان في آخر ولاية الملك الحسن الثاني، وبداية حكم نجله الملك محمد السادس، وإن كانت بشكل أقل نسبياً.

٣:٣- النشاط الحقوقي في المغرب وبدء المقاومة السياسية.

منذ استقلال المغرب، لعبت القوى السياسية والمجتمع المدني، دوراً كبيراً في التصدي السلمي لعنف الدولة، ولانتهاكاتها لحقوق الإنسان. تنوعت أشكال هذا التصدي بحسب الأدوات والظروف السياسية، إذ شملت كل أشكال التعبير التي أتاحها القانون المغربي، أو بمخالفة القوانين الصارمة وتحديها في بعض الأحيان. ساعدت التعددية الحزبية، التي أقرتها السلطات المغربية، في تسهيل مواجهة عنف الدولة من خلال العمل الحزبي المشروع، فلعبت الأحزاب السياسية المعارضة والنقابات العمالية والتجمعات الطلابية والجمعيات الثقافية والأدبية، دوراً كبيراً في تعريف الانتهاكات وتوثيقها والتنديد بها في مختلف المناسبات والمحافل، وذلك عن طريق الصحافة المكتوبة أو إصدار منشورات وبيانات، أو من خلال التظاهر أو الحشد في الاستحقاقات الدستورية، أو الدعوة للامتناع عن المشاركة فيها، أو من خلال الأعمال الأدبية والفنية، وغير ذلك من وسائل المقاومة المدنية لانتهاكات الدولة. برز دور الأحزاب في النشاط الحقوقي، بتأسيس أبرز الأحزاب المغربية لمنظمات، تعنى بمتابعة قضايا حقوق الإنسان في المغرب، وتسليط الضوء عليها. وقد كان بعض قيادات وأعضاء هذه الأحزاب والنقابات والتجمعات، من أبرز ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

كان هناك مسارين للمقاومة السياسية في المغرب:

الأول، هو مسار التغيير السياسي، إذ افترض أصحاب هذا المسار أن أي معالجة لانتهاكات حقوق الإنسان، يجب أن ترتبط بتغيير سياسي حقيقي، يشمل

تعديل الدستور وإستقلال السلطات وإصلاح القوانين المتعلقة بالحريات. ومن أبرز الخطوات التي اتخذتها المعارضة في هذا الإطار، كان مقاطعة الاستفتاءات الدستورية والدعوات الدائمة لتغيير الدستور، ورفض المشاركة في الانتخابات والتنديد بآلياتها والتشكيك بنزاهتها، فضلاً عن معارضة سياسات الدولة الداخلية المتبعة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وسياساتها الخارجية وخياراتها الدولية، كما وصلت المواجهة لدى بعض القوى إلى رفض النظام القائم ومواجهته بالعنف المسلح مما استدعى رد الدولة المفرط في العديد من الحالات[1].

أما المسار الثاني، فكان يعنى بالتركيز على انتهاكات حقوق الإنسان، وإعطاء هذا الملف الأولوية من خلال فصله التام عن الصراع السياسي. يعتقد العديد من نشطاء حقوق الإنسان، أن هذا المسار قد ساهم بشكل كبير في نضوج مشروع معالجة انتهاكات حقوق الإنسان في المغرب. وقد قام النشطاء بتسليط الضوء على معاناة الضحايا وأسرهم، وعلى معاناة المعتقلين وظروف اعتقالهم. لذلك احتاج هذا المسار إلى خطاب براغماتي، مستقل عن المعارضة السياسية، من أجل تحقيق مكاسب جدية من السلطة، إلا أنه وفي الوقت ذاته أسس لإصلاحات تدريجية في المغرب.

٣:٤- بدء الإصلاح السياسي

شهد العقد الأخير من عمر الملك الحسن الثاني، توجهاً نحو الإصلاح السياسي وخلق مصالحة وطنية مغربية، وهذا يتطلب القيام بإنجازات في مجال حقوق الإنسان. يعود هذا التوجه لعدة أسباب، منها تزايد الضغط الشعبي المتسم بالسلمية والحراك المدني، وتبلور مشاريع واضحة لمعالجة ملف حقوق الإنسان

(١) عمرو السراج، الهيئة السورية للعدالة الإنتقالية، ٦ يناير ٢٠١٤م. ص ٦ – ٧.

من قبل المجتمع المدني، إلى جانب تحركات وتظاهرات شعبية في عدة مناطق ما بين عامي ١٩٩٠م – ١٩٩١م. غير أن أهم هذه الأسباب، هي نظرة القيادة المغربية، وعلى رأسها الملك الحسن لما تلا سقوط جدار برلين، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وقراءتها لطبيعة الوضع الدولي والإقليمي، الذي تغير بعد انهيار القطب الشرقي، وما حققه المشروع الغربي الرأسمالي آنذاك من نجاحات داخلية وخارجية. ففي العام ١٩٩٣م، تم تعيين أول وزير في المغرب لحقيبة حقوق الإنسان، كما شهد العام ذاته إطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين، وأصبح النقاش المجتمعي حول ملف العدالة الانتقالية ومعالجة ملف انتهاكات حقوق الإنسان وكشف الحقائق وراءها، يأخذ طابعاً أكثر شرعية.

٣:٥- الخطوات في طريق المصالحة:

في العام ١٩٩٩ ومع تولي العاهل المغربي، الملك محمد السادس السلطة، اتخذت الدولة المغربية مسارها الخاص في العدالة الانتقالية، كرغبة معلنة من قبل الملك، في التحول المتدرج نحو الديمقراطية. إذاً هذه تجربة مغربية وإن شكك بها الكثيرون إلا أنها تجربة فريدة نالت تقدير وثناء جهات دولية عدة.

١:٥:٣- هيئة التحكيم المستقلة للتعويض

بعد صدور الدستور المغربي المعدل لعام ١٩٩٦م، والذي تبنى في مقدمته الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ومع إطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين العام ١٩٩٤م، بدأت تظهر مطالبات جادة بالكشف عن مصير أعداد كبيرة من الناشطين والسياسيين وحتى مدنيين، اختفوا قسراً لسنوات وربما لعقود دون الكشف عن أثرهم، مما دفع مجموعة عمل التنسيق في المجلس الاستشاري لتشكيل لجنة مصغرة لتوثيق وتسجيل كل الطلبات المتعلقة بالاختفاء القسري، ومن ثم شكلت لجنة من عشرة أعضاء لدراسة الطلبات، كما تم تشكيل لجنة

مشتركة من أعضاء في المجلس وقضاة في المجلس الأعلى للقضاء بهدف تقديم دراسة حول جبر الضرر لأولئك الضحايا. تم الاتفاق بعد دراسة كل هذه الطلبات والتقارير، على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة، بين أعضاء المجلس الاستشاري وشخصيات من خارج المجلس، من أجل التحقيق بشأن الطلبات وكشف حقيقة هؤلاء المختفين ومصيرهم وإيجاد صيغة لتعويض الضحايا أو أسرهم.

(١)- تشكيل هيئة التحكيم:

بقرار ملكي، تمّ تأسيس هيئة التحكيم المستقلة في ١٦ أغسطس العام ١٩٩٩م، وأنهت عملها في يوليو العام ٢٠٠٣م. تشكلت الهيئة من تسعة أعضاء، هم ثلاثة قضاة من المجلس الأعلى للقضاء يكون أحدهم رئيساً للهيئة، إضافة لأربعة أعضاء من المجلس الاستشاري وممثل عن وزارة الداخلية وممثل عن وزارة العدل.

بإعتبارها هيئة مستقلة، قامت الهيئة بإعداد نظامها الداخلي بنفسها، وحددت تاريخاً لانتهاء استقبال طلبات التعويض. كما حدد النظام الداخلي للهيئة صلاحيات الهيئة، واعتبر قراراتها غير قابلة للطعن، ولا للنقض من قبل الدولة أو المتقدمين بالطلبات، مع ضرورة إصدار بيان يشرح القرار في حالة رفض أي طلب. وحدد النظام الداخلي للهيئة معايير قبول الطلبات وآليات تقديمها، وحدد أيضاً معايير وأسس للتعويض. وقررت الهيئة أن يكون تقديم الطلبات مجاناً، وسمح لمقدمي الطلبات بالاستعانة بمحامين لمساعدتهم أو لتوكيلهم بتقديم الطلبات. كما سمح النظام بتقديم تعويضات عاجلة قبل صدور التقرير النهائي، والاستعانة بالخبراء من أطباء وغيرهم في حال استدعت الحاجة.

عرّفت الهيئة الاختفاء القسري، بأنه التصرف الذي تقدم عليه أجهزة الدولة، والمتمثل في أخذ شخص معين دون وجه حق، وسلب حريته واحتجازه بمكان

يظل سراً، وعدم إعطاء أي بيانات بشأنه، فيظل في حكم المجهول كشخص على قيد الحياة، لا يعرف عنه أي شيء مع حرمانه من كل حماية قانونية. فيما عرف الاعتقال التعسفي، بأنه احتجاز تقوم به أجهزة الدولة دون مراعاة الشروط الجوهرية والإجرائية المتعلقة بسلب الحرية، وذلك بسبب ممارسة مواطنين لحقوقهم الأساسية وعلى الأخص حرية الرأي، أو حرية التعبير أو حق المشاركة في الحياة العامة سياسياً أو نقابياً أو مجتمعياً.

أصدرت هيئة التحكيم تقريرها النهائي المفصل، في نوفمبر من العام ٢٠٠٣م. وكما اتضح من الأرقام المقدمة في ذلك التقرير، فإن هيئة التحكيم لم تنظر سوى إلى جزء بسيط، من القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، التي كان يطالب المجتمع المدني المغربي والقوى السياسية المعارضة بتسويتها وإنصاف ضحاياها، كما أنها لم تنظر سوى إلى قضايا محددة، يتضح ذلك بسبب ربط عملها بإطار زمني محدد، ونوعية محددة من الانتهاكات وعدم السماح بمشاركة فاعلة للمجتمع المدني في العمليات التي أجريت. غير أنها كانت خطوة كافية لاعتبارها مقدمة لمسار أوسع وأشمل في معالجة صفحة العهد الماضي.

٣:٥:٢- نشأة هيئة الإنصاف والمصالحة

متابعة لمسار الانتقال السياسي الذي شهدته المغرب في بداية ولاية الملك محمد السادس، وفي ظل قناعة بدت واضحة لدى القيادة السياسية في المغرب، ممثلة في الملك، بضرورة العمل على إتمام مصالحة وطنية حقيقية، تنتج من خلال مشاركة سياسية حقيقية، وإصلاح لجملة من القوانين والتشريعات. كان لزاماً على صانع القرار المغربي، أن يبدأ بتسوية شاملة لا تستثني ملف الانتهاكات التي جرت في العهد السابق بحق نشطاء وسياسيين معارضين. هذه القناعة تطورت مع تزايد خبرة الدولة ومؤسساتها من خلال تفاعلات مسار هيئة التحكيم، كما تلاقت مع نضوج واضح في الرؤية لدى المجتمع المدني المغربي، وخصوصاً المعني

بملف حقوق الإنسان في المغرب. تمثل ذلك بتنظيم وتأسيس النشاط الحقوقي وتصاعده على المستوى المجتمعي في المغرب، لذلك تبلورت الأفكار والطروحات إلى حدٍ ما، من ضمنها تنظيم عمل أسر الضحايا، وإنشاء المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، والذي دعى في العام ٢٠٠١م، لمناظرة هامة وتاريخية، للتذكير بالانتهاكات الجسيمة بحقوق الإنسان، بمشاركة واسعة من المنظمات الحقوقية المغربية، وقطاع كبير من المجتمع المدني على رأسه أسر الضحايا. خرجت تلك المناظرة بتوصيات عدة رفعت للسلطة التنفيذية والتي تجاوبت بإيجاب معها[1].

شجعت نتائج هيئة التحكيم، لمواصلة إتمام مصالحة وطنية حقيقية، فتمّ تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة، بقرار ملكي صادر في السادس من نوفمبر العام ٢٠٠٣م. حظيت هذه الهيئة بدعم ملكي وحكومي واسع، لذا منحت استقلالية تامة في عملها. تعد هيئة الإنصاف والمصالحة المغربية، شكلاً من أشكال لجان الحقيقة حول العالم، وهي لجان تتشكل ضمن مسار العدالة الانتقالية، تهدف لتسوية ملفات انتهاكات حقوق الإنسان في فترات سابقة. يتم ذلك عادة إثر انتقال أو تغيير سياسي، وتعتبر هيئة الإنصاف والمصالحة المغربية، نموذجاً استثنائياً هاماً، في مجال معالجة ملفات انتهاكات حقوق الإنسان، بإعتبارها تمت بمبادرة وإرادة سياسية مباشرة من السلطات القائمة والنظام السياسي نفسه، دون أن يشهد ذلك النظام تغييراً جوهرياً ناجماً عن انقلاب عسكري أو انتفاضة شعبية أو حرب أهلية.

(١) - اختصاصات هيئة الإنصاف والمصالحة:

صادق الملك محمد السادس، في العام ٢٠٠٤م، على تعيين أعضاء هيئة

(١) التقرير الختامي: هيئة الإنصاف والمصالحة. المملكة المغربية.

الإنصاف والمصالحة، وهم رئيس وستة عشر عضواً نصفهم من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والنصف الآخر من خارجه. (يبدوا أن أهل المؤتمر الوطني في السودان، قد اقتدوا بتجربة المغرب، فيما يخص تعيين أعضاء آلية الحوار الوطني، أي سبعة زائداً سبعة (٧ +٧). لكنهم لم يتبنوا إرادة الوصول إلى مصالحة وطنية حقيقية.) في العام ذاته تمت في المغرب المصادقة على النظام الأساسي لعمل الهيئة. وبحسب النظام الأساسي فقد اطلعت الهيئة على اختصاصين أساسيين: هما، **الاختصاص الزمني**، والذي حدد في الفترة الممتدة منذ استقلال المملكة المغربية عام ١٩٥٦م، إلى تاريخ تأسيس هيئة التحكيم المستقلة، لتعويض ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي في العام ١٩٩٩م. والثاني هو: **الاختصاص النوعي** والذي حدد بأربعة مهام أساسية هي:

(أ) التقييم الشامل لمسار تسوية ملفات المختفين تعسفياً.

(ب) البحث والتحري من خلال كل الآليات الممكنة، من أجل إثبات نوعية الانتهاكات ومدى جسامتها.

(ج) البحث عن مصير المختفين قسرياً، والوقوف على مسئولية الدولة في الانتهاكات التي تم التحقيق فيها.

(د) **التوصية** بتعويض الحالات التي ثبتت تعرضها للانتهاكات. هذه اختصاصات الهيئة حسب معايير وقواعد حددها الهيئة، ومن ثم إعداد تقرير نهائي يتضمن خلاصات الأبحاث والتحريات، ويقدم توصيات تتعلق بالتعويضات وآليات حفظ ذكرى هذه الانتهاكات وضمان عدم تكرارها مستقبلاً.

اختصت الهيئة بشكل أساسي، في انتهاكين أساسيين هما: الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، لاعتبارهما جريمتين أو انتهاكين ذات طابع مكثف

ومنهجي. عَرّف النظام الأساسي للهيئة، مصطلح الاختفاء القسري، بأنه اختطاف شخص أو أشخاص، أو إلقاء القبض عليهم واحتجازهم بأماكن سرية رغماً عنهم وسلب حريتهم، بدون وجه حق، على أيدي موظفين عموميين أو أفراد أو جماعات تتصرف بإسم الدولة، مع عدم الإعتراف بذلك، ورفض الكشف عن مصيرهم، مما يحرم أولئك الأشخاص من كل حماية قانونية. فيما عَرّف الإعتقال التعسفي بأنه كل احتجاز أو اعتقال مخالف للقانون، يتعارض ومبادئ حقوق الإنسان الأساسية، وخاصة حق الأفراد في الحرية والحياة والسلامة البدنية، وذلك بسبب ممارستهم لأنشطة سياسية أو نقابية أو مجتمعية.

(٢)- الهيكلية الإدارية والتنظيمية واللوجستية لهيئة الإنصاف والمصالحة

شكلت الهيئة بحسب نظامها الداخلي ثلاثة فرق عمل، تتبعها وحدات إدارية خاصة بكل فريق، وهذه الفرق هي:

أ- **فريق العمل المكلف بالتحريات**، ويتولى البحث في شأن المختفين قسراً، مجهولي المصير، الأحياء منهم والمتوفين، وجمع كل المعلومات والوثائق، وتلقي الإفادات ذات الصلة بأحداث ووقائع ماضي الانتهاكات بمختلف أصنافها.

ب- **فريق العمل المكلف بجبر الأضرار**، ويتولى مواصلة العمل الذي قامت به هيئة التحكيم المستقلة سابقاً، فيما يخص التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية للضحايا وذوي الحقوق، ممن تعرضوا للإختفاء القسري والإعتقال التعسفي، بالإضافة إلى العمل على جبر باقي الأضرار، التي لحقت بضحايا الاختفاء القسري والإعتقال التعسفي.

ج- **فريق العمل المكلف بالأبحاث والدراسات**، ويتولى إعداد الأبحاث والدراسات اللازمة لإنجاز مهام الهيئة، وجمع وتحليل المعطيات والمعلومات والخلاصات المتوصّل إليها من أطراف فرق العمل الأخرى في أفق إنجاز الهيئة

لتقريرها الختامي.

من أجل ضمان إشراك كل قطاعات المجتمع، في تتبع أعمال الهيئة والتفاعل معها، حرصت الهيئة على وضع خطة للتواصل مع الضحايا أو عائلاتهم وممثليهم، ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والصحافة المطبوعة، وسائر مكونات المجتمع المدني. وتم وضع خطة تواصلية تقوم على الانفتاح، والتحاور مع كل من الضحايا أو عائلاتهم وممثليهم سواء كانوا أفراداً أو جماعات، إضافة إلى المسئولين الرسميين والفاعلين السياسيين والمنظمات الحقوقية والمؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الإعلامية وشركاء دوليين وغيرهم.

تهدف هذه الخطة لاطلاع الرأي العام، على برامج عمل الهيئة وأنشطتها وطرق عملها، والتواصل مع شرائح واسعة من المجتمع عبر تنظيم برامج وجلسات حوارية، وتقديم محاضرات حول مواضيع ذات صلة بالمهام الموكلة للهيئة. من بين الخطوات التي اعتمدتها الهيئة في خطتها التواصلية، كان الانفتاح على مختلف وسائل الإعلام المغربية والدولية، وعقد شراكات مع البعض منها، وخصوصاً مع قناتي التلفزيون المغربي التابعتين للدولة، والإذاعات المغربية الوطنية والحزبية، وطبع وتوزيع منشورات للتعريف بالهيئة موجهة لكافة مكونات المجتمع المغربي، وإنشاء موقع للهيئة على شبكة الإنترنت.

(٣)- مهام هيئة الإنصاف والمصالحة:

١ - إثبات نوعية ومدى جسامة الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان: وذلك بهدف الكشف عن حقيقة الانتهاكات الجسيمة، التي تقع ضمن اختصاص الهيئة واقرارها، وعبر تشخيص وتحليل تلك الانتهاكات وتحديد طبيعتها ومدى جسامتها والأسباب المؤدية إليها، وآثارها على الضحايا وعلى المجتمع.

٢ - جبر الأضرار وإنصاف الضحايا: ويتمثل بإقرار الدولة وإعترافها

بمسئوليتها فيما ارتكب فعلياً من انتهاكات، والعمل على محو آثارها بالنسبة للضحايا أفراداً وجماعات.

٣ - إعداد التقرير الختامي: ويتضمن نتائج وحصيلة أعمالها المرتبطة بالمهام الموكلة إليها، والتوصيات والمقترحات الكفيلة بعدم تكرار ما جرى من انتهاكات، ومحو آثارها واسترجاع الثقة بين مكونات المجتمع وبين السلطة، وتقويتها في إطار دولة القانون.

٤ - تعزيز مسار المصالحة الوطنية: وهذا المسار يفترض أن تساهم فيه كل الهيئات والمؤسسات ومكونات المجتمع السياسية والمدنية، وذلك عبر الانخراط في كل مراحل مسار الإصلاحات السياسية والحقوقية، من أجل تعزيز الانتقال الديموقراطي ودعم بناء دولة القانون والمؤسسات. وتتمثل مساهمة الهيئة في هذا المسار، بالعمل على استرجاع الثقة بين الدولة والمجتمع بكل مكوناته. ومن أجل ذلك، حددت الهيئة أهدافاً إجرائية لبلوغ هذه الغاية، وهي المساهمة في نشر قيم وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة، والعمل على تنمية سلوك الحوار بين المجتمع (ضحايا، عائلات، جمعيات، جامعات) والدولة، وإرساء مقومات المصالحة بين الضحايا وتاريخهم، عبر إسماع صوتهم ومعاناتهم، وإنشاء مركز أو مراكز لحفظ الذاكرة[1].

٣:٥:٣- البحث والكشف عن حقيقة الانتهاكات:

يعتبر الإختفاء القسري من أفظع انتهاكات حقوق الإنسان، فهو انتهاك مركب يطال عدداً كبيراً من الحقوق الأساسية المحمية بقوانين الدول والشرعة الدولية لحقوق الإنسان.ويزيد من جسامته كون الأضرار المترتبة عنه تتعدى الأشخاص المنتهكة حقوقهم بشكل مباشر، لتطال عائلاتهم وأصدقاءهم، بل والمجتمع

(١) نفسه ص ١٦ - ٢٩.

برمته. وقد اعتمدت الهيئة على مقتضيات القانون الدولي المتعلقة بالحماية ضد التعرض للاختفاء القسري، وبضمان حقوق الأشخاص الذين يتعرضون لهذه الممارسة أو عائلاتهم. فالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يضمن مجموعة من الحقوق الأساسية، والتي تعتبر منتهكة في حال تعرض الشخص للاختفاء القسري، وعلى رأس تلك الحقوق الحق في الحياة، والحق في عدم التعرض للتعذيب وسوء المعاملة، والحق في الاعتراف بالشخصية القانونية وحرية الرأي والتعبير والاعتقاد وغيرها من الحقوق الأخرى. كما أن اجتهادات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، سارت في اتجاه منع الاختفاء القسري.

أما مقتضيات القانون الدولي الإنساني، فتنطبق على كافة أشكال الاختفاء في حالة نزاع مسلح، مهما كانت الجهة المسئولة. وهكذا، فإن مجال تطبيقه يشمل الأشخاص الذين انقطعت أخبارهم عن العائلات نتيجة نزاع مسلح. كما أن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ينص بمقتضى المادة السابعة منه، بأن عمليات الاختفاء القسري تشكل جريمة ضد الإنسانية، عندما تكون مرتكبة في إطار هجوم واسع النطاق وممنهج ضد مدنيين. كما أن الاجتهادات الفقهية للجنة المعنية بحقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع، وكذلك الجهود السياسية المتواصلة والمبذولة من قبل لجنة حقوق الإنسان، أفضت إلى وضع واعتماد اتفاقية دولية خاصة تعنى بالحماية ضد الاختفاء القسري. ورغم ان التشريع المغربي لا يوفر الضمانات القانونية التي من شأنها الحماية ضد ممارسة الاختفاء القسري، إلا أن بعض النصوص الدستورية تقضي ولو بشكل ضمني بمنع مثل هذه الممارسات، من ذلك مثلاً مبدأ عدم إلقاء القبض على أي شخص أو اعتقاله أو معاقبته إلا في الأحوال وحسب الإجراءات المنصوص عليها في القانون.

٤:٥:٣- إنصاف الضحايا وجبر الضرر:

(١) لإعتبارها واحدة من أهم المهام، في مسار العدالة الانتقالية في تجربة هيئة

الإنصاف والمصالحة في المغرب، ولكونها ربما أكثر المهام واقعية وإمكانية للتحقيق، أولت هيئة الإنصاف والمصالحة، مهمة إنصاف الضحايا وجبر الأضرار، عناية خاصة ودراسة حثيثة ومعمقة. لذا قامت الهيئة أثناء مقاربتها لهذا الموضوع، بدراسة مجمل التطورات القانونية الدولية سواء كانت نصوصاً قانونية أو تجارب عملية قامت بها لجان التحقيق أو المحاكم في عدة دول عبر العالم. من ضمنها أن قامت الهيئة، بدراسة وتقييم تجربة هيئة التحكيم المستقلة للتعويض عن الضرر المادي والمعنوي لضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي في دولة جنوب إفريقيا. وبالتالي قامت مقاربة هيئة الإنصاف والمصالحة في جبر الضرر، على الأسس المرجعية التالية:

أ - جبر الضرر في القانون الدولي لحقوق الإنسان: حيث تتضمن العديد من المواثيق الدولية والإقليمية والعالمية ذات الصلة بحقوق الإنسان نصوصاً، تؤكد حق كل فرد في الاستفادة من سبل التظلم أمام جهات مختصة، عندما يكون ضحية لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، كما تتطرق لحق التعويض صراحة في بعض تلك المواثيق، ومن أبرز المعاهدات التي اطلعت الهيئة عليها أثناء إعداد مقاربتها هي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

ب - تجارب لجان الحقيقة والمصالحة عبر العالم: فقد قامت هيئة الإنصاف والمصالحة بالاطلاع على تجارب لجان الحقيقة في مجال جبر التعويض وجبر الأضرار، كما قامت بدراسة مقارنة لتلك التجارب وخلصت إلى استنتاجات عدة، ساهمت في الوصول إلى وضع مقاربتها الخاصة.

ج - تقييم مقاربة هيئة التحكيم في مجال تعويض وجبر الضرر، ودراسة المعايير التي اعتمدتها والأسس التي حددت بها مقاربتها.

(٢)- مقاربة هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال جبر الأضرار

تتمثل أسس المقاربة الخاصة بهيئة الإنصاف والمصالحة في مجال جبر الضرر بالنقاط التالية:

أ. الكشف عن الحقائق واستخلاص الدروس والعبر بما يحفظ الذاكرة ويوفر ضمانات عدم تكرار الانتهاكات.

ب. تضميد جراح الماضي بإنصاف الضحايا وإعادة الاعتبار لهم وللمجتمع برمته.

ج. اعتبار جبر الضرر بمثابة اعتراف رسمي من طرف الدولة بالضحايا والعائلات كمواطنات ومواطنين.

د. استرجاع الثقة بين مكونات المجتمع، وانخراط الجميع في بناء دولة القانون والمؤسسات، والنهوض بثقافة وقيم حقوق الإنسان.

هـ. وضع مسار الحقيقة والإنصاف والمصالحة في إطار الانتقال الديمقراطي وتعزيز ثقة المواطن في المؤسسات الديمقراطية.

و. اعتبار عمليات جبر الضرر أوسع وأكبر من كونها إجراءات تهم حالات فردية أو جماعية، بل هي عملية تستهدف تقوية الإحساس بالمواطنة لدى فئات المجتمع كافة.

ز. تعزيز التضامن الاجتماعي مع مراعاة حقوق الأجيال المعاصرة والمقبلة.

ح. مراعاة الوضعية الخاصة للمرأة التي تعرضت لانتهاكات جسيمة في برامج جبر الضرر.

ط. إعداد اقتراحات من أجل اتخاذ خطوات من شأنها ضمان آثار مستدامة لكل أشكال جبر الضرر بالنسبة للضحايا.

وقد اعتبرت الهيئة كل أنشطتها وبرامجها وما قامت به فرصة حقيقة لتكريم الضحايا ورد الاعتبار لهم.

(٣)- برامج هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال جبر الضرر

المسار الأول: جبر الضرر الفردي: يتمثل برنامج جبر الضرر الفردي الذي وضعته هيئة الإنصاف والمصالحة في نقطتين، **الأولى** هي: رد الاعتبار عن طريق الكشف عن الحقيقة، ومحو آثار الانتهاكات التي تعرض لها الضحايا، وما تلى ذلك من إقرار بمسئولية الدولة عنها. **والثانية**، هي: التعويض المالي، حيث عملت الهيئة على تعويض ضحايا الانتهاكات الجسيمة، طبقاً لمعايير وقواعد تم إقرارها بعد دراسة شاملة.

المسار الثاني: جبر الضرر الجماعي: نص النظام الأساسي لهيئة الإنصاف والمصالحة، على مفهوم جبر الضرر على النطاق العام أو الجماعي. لذلك هدفت برامج جبر الضرر الجماعي إلى رد الاعتبار للضحية الجماعية، حسب طبيعة ومدى الأضرار الناجمة عن الانتهاكات المرتبطة بأحداث أو مراكز اعتقال واختفاء، عرفتها المناطق التي توجد فيها بما يضمن استرجاع الثقة في المؤسسات، وفي حكم القانون. ففي هذا قامت برامج جبر الضرر التي وضعتها الهيئة بالوقوف على برامج التنمية الاقتصادية، مما ساعد على تقديم اقتراحات لتعزيز مشاريع قائمة، واقتراح مشاريع في مجالات أخرى لم تكن واردة في البرمجة من قبل الدولة سابقاً. لذلك شملت برامج جبر الضرر الجماعي الإقرار العمومي والرسمي بحقيقة الانتهاكات، ومحو آثار الانتهاكات، وإرساء ضمانات عدم التكرار، والحفاظ على الذاكرة الجماعية.

٣:٦- المصالحة الوطنية المغربية:

ربما لم تكن المصالحة الوطنية مدرجة ضمن أولويات عمل هيئة الإنصاف

والمصالحة في بادئ الأمر، إلا أنها أدركت فيما بعد ضرورة التطرق، للمصالحة الوطنية على أوسع نطاق ممكن، مستفيداً من برامجها وأنشطتها التي قامت على إنصاف المتضررين. ولعل أبرز الخطوات التي كان لها تأثير إيجابي واضح على مسار المصالحة الوطنية في المغرب، كان إعتراف الدولة بكافة الانتهاكات التي تعرض لها الضحايا سواء كانوا أفراداً أم جماعات.

تمثل هذا الإعتذار بأوجه عدة، أولها مبدأ كشف الحقيقة، والمتمثل أولاً بتأسيس الهيئة، ومن ثم الاعتراف بتلك الحقيقة، وذلك من خلال جلسات الاستماع العلنية للضحايا، والإعلان عن نتائج التحقيق، وعقد منتديات ومؤتمرات وحوارات وطنية حول الانتهاكات، وحول حقوق الإنسان، وحول مسار الإصلاح السياسي والحقوقي في المغرب، ومن ثم مبدأ التعويض الحكومي وجبر الضرر الفردي والجماعي، إضافة لتشريعات وتعديلات دستورية وقانونية وإجرائية، اتخذت من قبل مؤسسات الدولة لضمان عدم تكرار الانتهاكات، وفي النهاية توصية الوزير الأول بإلقاء خطاب أمام البرلمان، يعتذر فيه بإسم الدولة لكل الضحايا الأفراد والجماعات، ولأسرهم وأقربائهم وللمجتمع المغربي كافة، عن كل الانتهاكات والتجاوزات والتعهد بعدم تكرارها.

٣:٦:١- جلسات الاستماع العمومية

قامت الهيئة بتنظيم سبع جلسات استماع عمومية في ست مناطق من المملكة المغربية، لعينات من ضحايا الانتهاكات الجسيمة الماضية، من أجل استرجاع كرامة الضحايا الذين انتهكت حقوقهم، ورد الاعتبار المعنوي لهم، وحفظ الذاكرة الجماعية، ومقاسمة الآلام والمعاناة والتخفيف من المخلفات النفسية الناتجة جراء ذلك. وقد لعبت تلك الجلسات دوراً تربوياً تجاه المسئولين والرأي العام والمجتمع المغربي.

كانت تلك أول مرة يسمح للضحايا بإسماع أصواتهم من منبر عام رسمي والإنصات لشهاداتهم، التي اعتبرت رسالة للتوعية بأشكال تلك الانتهاكات والآلام المترتبة عنها، وبضرورة تضافر كل أجهزة الدولة والمجتمع للحيلولة دون تكرارها. وبذلك كانت الجلستان الأولى والثانية، المنظمتان في الرباط بداية تأسيس نقاش وطني، حول المعاناة والآلام الماضية، مشكلتان بذلك بوابتين إضافيتين لمصالحة المغاربة مع ماضيهم ومع ذواتهم. كما ساهمتا في إشعاع التجربة المغربية وتجديد التأكيد على انخراط المغرب في الديمقراطية والحداثة، وتشبثه بهما[1].

٤- جمهورية رواندا:

٤:١- خلفية تاريخية عن عنف الدولة في رواندا:

تأتي أهمية السرد التاريخي لجمهورية رواندا، في أن الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا في تسعينات القرن الماضي، هي نتيجة لتطور صراع تاريخي طويل حول السلطة، بين إثنيتي الهوتو والتوتسي، هذا الصراع لم يكن معلوماً بتفاصيلها للمجتمع الخارجي، عدا مجتمعات دول الجوار. لذلك جاءت مفاجأة لكثير من المراقبين السياسيين، إذ أن المجتمع الإقليمي والدولي قد تمكنا من ترتيب مفاوضات صلح في أروشا بتنزانيا، قبل بضع سنين من اندلاع أعمال الإبادة الجماعية في العام ١٩٩٤م، مما دفعت الحكومة الرواندية القائمة آنذاك والمعارضة المسلحة، إلى توقيع اتفاق صلح بينهما، لذلكأدخلت هذه الإبادة الجماعية المفجأة، المجتمع الدولي في حيرة من أمره، فوقف مكتوف الأيدي في التعامل مع الإبادة الجماعية في حينها، مما أدى إلى حصد أرواح مئات الآلاف من

(١) الدكتور/ عبد العزيز النويضي، مناهج وآليات تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، في «أشغال الندوة الوطنية: تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة: دور الفاعل السياسي والحقوقي» الرباط في ٢١ – ٢٢ يوليو ٢٠٠٦م. «منشورات عدلية».

البشر. لذلك سأورد هنا، هذا السرد التاريخي، والذي قد يكون مفصلاً بعض الشيء. الغرض منه أن يساعدنا على فهم الذي حصل هناك في إبريل من العام١٩٩٤م، إذ راح مئات الآلاف من المواطنين الأبرياء، ضحية لتلك الإبادة الجماعية.

(أ) مساحة رواندا حوالي ٢٦٣٠٠٠ كيلو متر مربع أو ١٠٢٠٠ ميل مربع.

(ب) الكثافة السكانية ٣٢٢ شخص للكيلو متر المربع.

(ج) نسبة النساء ٥٢.٣٪ والرجال٤٧.٧٪.

(د) التعداد السكاني ٨١٦٢٧١٥ شخص في أغسطس ٢٠٠٢م. تكونت رواندا بالمعنى الإثنوجرافي المعاصر من إثنية متجانسة إلى حدّ كبير تُدعى «بانيارواندا»، وتتكلم لغة واحدة، هي «الكينيارواندا»، وقد نشأت منذ القدم تمايزات تعتمد الفعالية الاجتماعية، أنتجت بشكل أساسي ثلاثة قوميات هي:

(أ) التوتسي، وهم يحترفون بصفة عامة حرفة الرعي.

(ب) التوا، وهم يحترفون بصفة عامة حرفة الصيد التقليدي.

(ج) الهوتو، وهم يحترفون بصفة عامة حرفة الزراعة التقليدية[1]. منذ العام ١٩٣٠م، فرض المستعمر البلجيكي، بطاقة الهوية الشخصية على سكان رواندا، مع الإشارة الإجبارية لما سمّاه الأصل الإثني - هوتو، توتسي، توا - الأمر الذي نتج عنه آثار كارثية في الصراع بين المكوّنات السكانية، تجلت بشكلها الدرامي في العام ١٩٩٤م.

كما هو معلوم في عموم إفريقيا، التعدد الهائل للإثنيات والقبائل، وأن قيام

(1)Mushemeza E. D. (2007) The Politics and Empowerment of Banyarwanda Refugees in Uganda 1959 – 2001 Fountain Publishers Kampala. Pp 38 – 39

الدولة الحديثة فيها جاء عن طريق إخضاع عدد من القبائل – تتفاوت العدد من دولة لأخرى – بواسطة المستعمر الأوروبي في قطر واحد – بالطبع مصتنع – وفي حالات أخرى تتم الإخضاع بواسطة القبيلة القوية عسكرياً. لذلك لم يكن رواندا حالة استثنائية عن هذه القاعدة. إذ قامت قومية التوتسي بزعامة «روجانزو بويمبا» في حوالى القرن الخامس الميلادي، في إخضاع عدد من الزعامات القبلية في مملكة صغيرة، هي التي تطورت فيما بعد إلى تكوين الدولة الرواندية الحالية في عهد الاستعمار الألماني[1]. لاحقاً وبمساعدة السلطات البلجيكية المستعمرة، تمكنت زعامات الهوتو المستقلة في شمال وشرق رواندا أن تتوحد، مما مكنها أن تؤسس لمقاومة منظمة ضد مملكة «روجانزو» التوتسية، في ثلاثينات القرن الماضي.

هناك ثلاثة روايات كونت الأساطير الشعبية في رواندا، هذه الأساطير هي التي قامت عليها بناء فلسفة السلطة السياسية والاجتماعية، لذلك جاء الإستيلاء على السلطة في كل مرحلة على قناعة كل إثنية لهذه الأساطير، وهي:

(أ) كل فرد من القوميات الثلاثة تبنى عمل محدد، وكل مجموعة لها درجة أو مكانة محددة.

(ب) يتم تقديم الملك كما يجسده الإله «إمانا»، وهو تجسيد فضائل الأجداد، كما أنه مصدر كل الازدهار[2].

the king is presented as the incarnation of the deity Imana the embodiment of ancestral virtues and the source of all prosperity

(ج) الملك وقادة التوتسي هم الذين يشكلون مركز الدولة. من هذا توصل

(١) نفسه ص ٤٠.

(٢) نفسه ص ٤١.

نخب التوتسي على قناعة بأنهم منتخبون من «الإله إمانا»، وأنهم موهوبون بمهارات عسكرية عالية، وذكاء خارق، وشجاعة فائقة، وثروة عظيمة.

الأوروبيون الذين عملوا في إفريقيا، لعبوا أدواراً كبيرة في تأجيج العلاقات بين الأعراق المختلفة في رواندا، مثال ذلك ناصروا ما يسمى بالعرق الحامي، وبالتالي خلقوا التفرقة العنصرية في المجتمع الرواندي. على حسب النظرية المستندة على العنصر الحامي، أو بالأحرى النظرة الأوروبية، فإن أي شيء ذات قيمة معتبرة للإنسان، تكون قد أوجده الإنسان الحامي. فالأوروبيون – حسب إعتقادهم – يرون أن العنصر الحامي له صفة جمع الصفات الجسدية والقدرات العقلية، لذلك يجب، مبدئياً أن يولد الشخص الحامي قائداً، وبالتالي يكون له الحق التاريخي كما للنبلاء من أبناء عمومته الأوروبيين. هنا يعتقد الأوروبيون أن التوتسيين هم الذين ينطبق عليهم هذا المعيار، لذلك لا يرون أية غضاضة في التعاون معهم. من مبدأ هذه القناعة، قامت السلطات الاستعمارية، بتمليك الأراضي للتوتسيين والتي كانت مملوكة للهوتو. لذلك وجد الهوتيون أنفسهم أنهم يواجهون عدوين إثنين، هما المستعمر الأوروبي ونخب التوتسي.

بعد الحرب العالمية الثانية عندما تولت الأمم المتحدة أمر رواندا، حاولت أن تدخل عدة إصلاحات سياسية منها طريقة الانتخابات، لكن بقيت كل محاولات الإصلاح على الورق بدون تنفيذ، حتى محاولات إصلاح النظام الانتخابي في العام ١٩٥٣م، لم تنجح، لأن الترشيح لانتخابات المجالس لا يزال يتم عن طريق زعماء التوتسي ونوابهم، لذلك لم يطرأ أي تغيير في سطوة التوتسي على السلطة، مما أدى إلى ثورة المزارعين ضد محاولات الإبتزاز البائسة. لذلك أصبحت الرسالة واضحة لنخب الهوتو وهي: ما لم تستحوز على السلطة السياسية، ستظل السلطة الاقتصادية والاجتماعية حلم بعيد المنال.

في مارس ١٩٥٧م تمّ إخراج منفستو لإثنية الهوتو، كتبه تسعة (٩) أشخاص

من مثقفي الهوتو، لخصت هذه الوثيقة الوضع السياسي، بأن أس المشكلة الرواندية تكمن في سيطرة قومية التوتسي على مقاليد الدولة[1].

Subsequently in June 1957 Gregory Kayibana who had been the editor in chief of the church-controlled newspaper Kinyamateka launched the Movement Social Muhutu (MSM) an all-Hutu cultural association whose objectives were similar to those contained in the Manifesto

ففي وقت لاحق، في يونيو من نفس العام، أطلق «غريغوري كايباندا»، الذي كان رئيساً لتحرير صحيفة «كينياماتيكا» التي تسيطر عليها الكنيسة، حركة موهوتو الاجتماعية، وهي جمعية ثقافية، ظاهرياً تعمل على تطوير ثقافات الهوتو، فكانت أهدافها مماثلة لتلك الواردة في المنفستو. لكن الحركة مضت ضعيفة، أحد أسباب ضعفها، الخلاف الذي نشأ مبكراً وسط قيادتها، نسبة للتباينات في آراء القادة، منها عدم التوافق حول الإجابات على الأسئلة التالية: ضد من ستوجه الحملة؟ هل سيكون ضد التوتسيين من دون أي تمييز؟ أم ضد المجموعة الأرستقراطية من التوتسيين؟ أم ضد الاستخدام السيئ للسلطة التي نفذها بعض من قيادات التوتسي؟ في الواقع كثير من السودانيين تراودهم مثل هذه الأسئلة.مثال ذلك، كنت وما زلت أسأل زعماء المعارضة السودانية، وعلى وجه الخصوص، قيادات المعارضة المسلحة. ضد من هم معارضون؟ هل ضد الحكومات المركزية! أم ضد الشماليين؟ أي كل مواطني الإقليم الشمالي. إذا كانت المعارضة ضد المركز، كيف يستقيم عقلاً أن تستمر هذه المعارضة منذ ما قبل الاستقلال! دون تحقيق أية نجاحات؟ بل الفشل الذي أدى إلى تقسيم البلاد. لكن السؤال الأهم، هل كل مواطني الإقليم الشمالي، هم شركاء في الحكومات المتعاقبة وفي الدمار الذي لحق بالبلاد؟ إذا إفترضنا جدلاً أن هدف المعارضة هو السعي إلى التغيير الأفضل، هل خطابها الإصلاحي موجهة لكل المواطنين دون تمييز؟ ولماذا لا يستجيب له

(١) نفسه ص ٤٨.

المواطن؟ ألا تشعر المعارضة أن خللاً كبيراً يَكمُن في برامجها؟ من هنا نخرج بسؤال مهم وهو: هل المعارضة السودانية، المسلحة منها والمدنية، تناضل من أجل تغيير الشخصيات التي في السلطة! أم من أجل تغيير النظام السياسي برمته الموروث والتي نصفها بالإقصائية؟ أخال أن هدف المعارضة هو الاستيلاء على كرسي السلطة، لذا هي فاشلة للوصول إليه، فقط من مبدأ أنها لا تخاطب مصالح المواطن، من أمن واستقرار وتنمية ورفاه، لذلك نلاحظ أن المواطن واقف يتفرج من خلف الصفوف، لما تقوم به المعارضة.

٤:٢ – تكوين التنظيمات السياسية والهجرة الإجبارية:

في الأول من أكتوبر ١٩٥٧م أُسس حزب جديد بقيادة غريغوري كايباندا Parti du Movement de l'Emancipation Hutu وهو حزب «حركة تحرير الهوتو». ظهر هذا الحزب بطابع عسكري بمساندة قوية من قومية الهوتو. برامجه الأساسي هو تحرير الهوتو من كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

في نوفمبر ١٩٥٧م تم تأسيس حزب Associationpourla Promotion sociale de la Masse جمعية النهوض الاجتماعي للكتلة، لدعم فقراء الهوتو والتوتسي على حدٍ سواء، على أمل توحيد هؤلاء الفقراء ضد أرستقراطي التوتسي.

في ٢٥ يوليو ١٩٥٩م، مات فجأة وفي ظروف غامضة الملك «أوموامي موتارا روديجوا» من إثنية التوتسي، في زيارة لبوجمبورا عاصمة بورندي، أثناء مشاهدته لفيلم، مرض فجأة وتوفى بعد تلقي حقنة للمضاد الحيوي. ذكر في الإعلان الرسمي على أنه مات نتيجة لسكتة قلبية، إلا أن جمهور التوتسي اعتبر الحادثة بأنها إغتيال، لأن الملك كان يعد أن يعلن استقلال مملكته من الاستعمار البلجيكي بعد يومين فقط.

بعد موت الملك الفجائي تم تأسيس أول حزب سياسي بإسم Union Nationale Rwandais «الاتحاد الوطني الرواندي» في ٥ أغسطس ١٩٥٩م،

بقيادة «فرانسواز روكيبا» من الهوتو، وذلك من أجل تماسك وحدة البلاد، أما في السياسة الخارجية، فقد توجه نحو العلاقات مع الدول الشيوعية خاصة الصين، لذلك اعتبرت بلجيكا أن هذا اتجاه لجر رواندا إلى المعسكر الشيوعي. في ١٤ سبتمبر ١٩٥٩م تم تكوين حزب آخر سُمِّيّ Ressemblent Democratique Rwandaise الحزب الديمقراطي الرواندي، بقيادة توتسي، هدفه تحقيق نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي، يقوم على الديمقراطية والتجانس في كل مجتمعات رواندا.

حادثة موت الملك الفجائي، هو الشرارة لبدء للعنف المسلح الذي انتشر في كل أنحاء البلاد. ففي ٦ نوفمبر ١٩٥٩ شمل العنف كل أقاليم Gisenyi «غيسيني» و Ruhengeri روهانجيري، هوتو يقاتلون التوتسي. فقامت قيادات «الاتحاد الوطني الرواندي» بتنظيم حملات ضد قيادات الهوتو وتم تقديم بعض من قيادات الهوتو الذين تم القبض عليهم، إلى المحاكمات التي تسمى بالـ«أومواميUmwami»، إذ تم تعذيبهم وقتلهم جماعياً.

بمساعدة السلطات البلجيكية، ووجود زعماء الهوتو في السلطة، نظمت نخب الهوتو انقلاب «دي جيتاراما» وشكلت حكومة مؤقتة. ففي ٢٨ يناير العام ١٩٦١م، خاطبت الحكومة المؤقتة ٣١٢٦ من أعضاء المجالس وأعضاء البرلمان، إلى ضرورة إعادة تشكيل الدولة الرواندية. ونتيجة لذلك ألغيت الملكية وأعلنت الجمهورية[١]

With Hutu chiefs in place and Belgian authorities in support the Hutu elites organized the «coup of Gitarama» and formed a provisional government. On 28 January 1961 the provisional government addressed 3126 councilors and burgomasters about the need to reconstitute the Rwandan state. As a result the monarchy was abolished and a republic proclaimed

(١) نفسه ص ٥٥.

أسفرت أحداث ثورة ١٩٥٩م عن هروب آلاف من المواطنين من أماكنهم الأصلية، جلهم من قومية التوتسي، إذ بلغت أعدادهم حوالي مائة وثلاثين ألف (١٣٠٠٠٠) حتى العام١٩٦٣م. هذه الأحداث أسست لصراع الأحزاب التي تكونت حديثاً حول السلطة، بحيث عمل كل حزب على هزيمة الآخر أو تحييده أو القضاء عليه كليةً. وبالتالي خططت على تغيير ميزان القوة كليةً. تغيير سلطات الوصاية هذه، قاد إلى إلغائها تماماً بواسطة البرلمان. بعدها تمّ إجراء استفتاء ألغى النظام الملكي. ومن ثمّ تم انتخاب «غريغوري كايباندا» في ٢٦ أكتوبر ١٩٦١م كأول رئيس للجمهورية منتخباً من البرلمان.

في الوقت الذي اكتسبت قومية الهوتو السلطة السياسية والاقتصادية أثناء وبعد ثورة ١٩٥٩م الشعبية، فقدت قومية التوتسي تلك السلطات. هذا الوضع زرع بذور الرغبة في نخب التوتسي باستعادة سلطاتها المسلوبة. هناك سؤالين:

(أ) لماذا هجرة الروانديين بهذه الأعداد الكبيرة إلى خارج البلاد؟

(ب) ولماذا هجرة – التوتسي خاصة – إلى يوغندا والاستقرار فيها؟

قاعدة الحياة تقول، إذا كان هناك خطر للحياة، تكون الأولوية للسلامة الشخصية. لذلك عندما قامت الهليكوبترات البلجيكية، بعمليات القذف الجوي المكثف في المنطقة، بدعوى استعادة النظام الأمني، الذي انفلت كنتيجة حتمية لثورة ١٩٥٩م الشعبية. خلقت تلك الإجراءات زعراً وهلعاً رهيباً وسط المواطنين العزل. هرب التوتسيون إلى يوغندا، بينما هرب مزارعو الهوتو إلى زائير.

٤:٣ – الوضع السياسي الجديد:

ترافقت سنوات التحرّر الوطني في إفريقيا بولادة نخبة رواندية جديدة في صفوف الهوتو، تطالب بإنهاء سلطة الأقلية التوتسية على البلاد، وإعلان الجمهورية. فقد كان Parmehutu «حزب حركة انعتاق الهوتو»، الذي

تأسس العام ١٩٥٩م، هو شكلها المنظّم الأقوى. قام هذا الحزب بعدة مجازر للتوتسي في أثناء ما سمّي بـ(الثورة الاجتماعية الزراعية)، الأمر الذي نجم عنه إعلان استقلالٍ شكلي، وقيام الجمهورية الأولى للهوتو العام ١٩٦٢م. من ذلك، عملت الفترة ما بين عامي ١٩٥٩م و١٩٦٤م، على تأسيس وضع سياسي جديد – إلغاء الملكية وتأسيس الجمهورية – في رواندا. إقترح الرئيس غريغوري كايبانـدا العمل على تقوية الهوتو، فدعا إلى تقسيم إثنيتي الهوتو والتوتسي على أساس إقليمي، وقال «أن رواندا دولة واحدة من شعبين». فكر الإقصاء هذا أصبح يشكل الرؤية السياسية اهتدى به الهوتيون[1].

Kayibanda the leader of PARMEHUTU and therefore the leader of the revolution called for Hutu power and for the exclusion of the Tutsi from the political life. He proposed the separation of the Hutu and the Tutsi into separate zones. He called Rwanda «two nations in a single state». He noted that Rwanda was «two nations between whom there is no intercourse and no sympathy which are as ignorant of each other's habits thoughts and feelings as if they were dwellers of different zones or inhabitants of different planets». This exclusionist ideology became the leading tendency for the Hutu while they were in power.

معنى هذا أن كايباندا، زعيم بارمهوتو (الهوتو)، وبالتالي زعيم الثورة، دعا إلى تقوية سلطة الهوتو واستبعاد التوتسي من الحياة السياسية. لذلك اقترح فصل إثنيتي الهوتو والتوتسي في مناطق منفصلة لكل منهما. لذا قام ووصف رواندا على أنها «دولة من قوميتين». وأضاف «إن هاتين القوميتين لا يوجد ما يجمع بينهما ولا تعاطف بينهم، وهما يجهلان عادات ومشاعر كل منهما الآخر، كما لو كانا من سكان مناطق مختلفة أو سكان من كواكب مختلفة». انطلاقاً من هذا التوجه، تبنت قومية الهوتو، منذ تلك اللحظة، هذه الأيديولوجية الإقصائية، كأساس لبرامجها السياسي.

نتج عن تبني هذه الأيديولوجية الإقصائية، أن نفذ الهوتو برنامجاً لتصفية

(١) نفسه ص ٦٢ – ٦٣.

قيادات التوتسي، لذلك تمّ قتل قيادات وزعماء التوتسي في شمال البلاد، وحتى داخل الحدود اليوغندية القريبة، قدر عددهم ما بين سبعمائة (٧٠٠) إلى خمسة ألف (٥٠٠٠) في العام ١٩٦٣م. نتيجة للاستهداف المنظم لزعماء التوتسي، كان رد الفعل أن خرجت هذه القيادات بعزيمة قوية بأنهم سيقاتلوا الهوتو حتى النهاية، وفي الجانب الآخر خرجت زعامات الهوتو بعزيمة بأنهم سيقتلون جميع التوتسي إن هم رجعوا إلى رواندا، لذلك منعوا من العودة الطوعية. هذه المواقف الثابتة لقتال كل منهما الآخر، شكلت وبذرت بذور الإبادة الجماعية في العام ١٩٩٤م.

٤:٤ – الروانديون في الهجرة:

في يوغندا، فاز حزب المؤتمر الشعبي في الانتخابات الرئاسية. لكن عارضه كلاً من حزب الحركة الوطنية اليوغندية، والحزب الديمقراطي. على أساس أن حزب المؤتمر الشعبي اليوغندي، وبالتعاون مع السلطة العسكرية ومفوضية الانتخابات قد زوروا الانتخابات، وبالتالي أعلنت قيادات الحركة الوطنية اليوغندية التمرد على الحكومة المنتخبة، والبدء في حرب العصابات، لذلك كونت جناح Popular Resistance Army المقاومة الشعبية المسلحة.

نتج عن ذلك أن قامت مجموعة من شباب حزب المؤتمر الشعبي اليوغندي – حزب السلطة المنتخبة – بتأسيس جناح عسكري، وقاموا بترهيب ونهب ممتلكات كل من لا يناصر حزبهم، في كل أنحاء البلاد. في منطقة Rakai «ركاي» لاقوا معارضة قوية ومقاومة مسلحة من الرعاة الروانديين المهاجرين، مما أسفر عن مقتل بعض من شباب المؤتمر الشعبي اليوغندي الناشطين عسكرياً. إنتهز الرئيس اليوغندي «ملتون أبوتي» إلى تجديد فكرته القديمة، وهي كراهيته للمهاجرين الروانديين، لذا دعا مواطنيه إلى إخراج اللاجئين الروانديين من بلادهم، لأنهم احتلوا أراضي يوغندية. في الواقع معظم هذه الأراضي كانت غير مسكونة وذلك لإنتشار ذبابة التسي تسي، وعندما جاء أعداد كبيرة من اللاجئين

الروانديين، تمّ توجيههم بأن يسكنوا في تلك البقعة، فتمكنوا من القضاء على ذبابة التسي تسي، فأصبحت الأرض صالحة لسكن الإنسان والحيوان على حدٍ سواء.

بناءً على هذه التوجهات والنداء الرئآسي، قامت حملة حكومية وشعبية، لتنفيذ أحد الخيارين لا ثالث لهما :

(أ) توطين اللاجئين الروانديين في معسكرات للاجئين خصصت لهم،

(ب) الرجوع إلى بلدهم. تمّ ترحيل خمسة وثلاثين ألف (٣٥٠٠٠) إلى معسكرات اللاجئين، وأربعين ألف (٤٠٠٠٠) هربوا إلى رواندا، بينما وقع أربعة ألف (٤٠٠٠)في الشرك، لأن الحكومة الرواندية منعتهم عبور الحدود عند محاولة العودة للوطن. كما تمّ نهب خمسة وأربعين ألف (٤٥٠٠٠) رأس من البقر وحرق ستة عشر (١٦٠٠٠) منزل.

في الوقت الذي كانت الحكومة اليوغندية، مهمومة ومشغولة في عملية إبعاد الروانديين إلى بلادهم، أو تجميعهم في معسكرات اللاجئين، قرر شباب اللاجئين الروانديين، وبخاصة طلاب المدارس، الإنضمام إلى حركة المقاومة الوطنية وجيش المقاومة الوطنية اليوغندية، وذلك لتأمين حياتهم أولاً، وثانياً لوجود الجنرال الرواندي Major General Fred Rwigyema« فريد رويغيما»، في صفوف جيش المقاومة الوطنية اليوغندية قائداً عسكرياً، فقد زامل هذا الرواندي، رئيس وقائد جيش المقاومة الوطنية اليوغندية Yoweri Museveni «يويري موسيفيني» في التدريب العسكري في موزمبيق في سبعينات القرن الماضي[1].

سقوط الرئيس اليوغندي «إيدي أمين» ورجوع «أبوتي» للسلطة في يوغندا مرة أخرى، جعل اللاجئيين الروانديين أن يواجهوا صعوبات جمة في مسعاهم لتقوية أنفسهم في الغربة. فكونوا أولاً تنظيم Rwanda Refugees Welfare

(١) نفسه ص ٩٠ – ٩٨.

Association «جمعية رعاية اللاجئين الروانديين». في ٢ يونيو ١٩٧٩م أسسوا Rwanda Alliance for National Unity«تحالف رواندا من أجل الوحدة الوطنية»، يحمل هذا التحالف الجديد في طياته برنامجاً سياسياً، فضلاً عن البرامج الثقافي والتضامن بين اللاجئين. تمّ تأسيس هذا التنظيم الجديد في نيروبي بكينيا. من الأهداف الأساسية للتنظيم الجديد، الرجوع إلى رواندا عن طريق التفاوض السلمي، وإذا فشل ذلك يجب استخدام القوة، ففي ذلك يعمل التنظيم على تجميع كل القوى التي تؤمن بوحدة البلاد[1].

انتصر جيش المقاومة الوطنية اليوغندية بقيادة يويري موسيفيني، ومن ثمّ استولى على السلطة في يوغندا في العام ١٩٨٦م. على إثر ذاك الإنتصار، تحركت قيادات «تحالف رواندا من أجل الوحدة الوطنية» من كينيا رجوعاً إلى يوغندا، وهم على قناعة تامة بأنه لا يمكن إيجاد حل دائم لمشكلة

a permanent solution for the refugees problem can only be found in the institution of democratic reforms which can form a basis for national unity and sectarianism in all its forms must be eradicated

اللاجئين، إلا في إطار إصلاحات ديمقراطية، التي يمكن أن تشكل أساساً للوحدة الوطنية، كما يجب القضاء على الطائفية بجميع أشكالها. لذلك غرس انتصار جيش المقاومة الوطنية اليوغندية لدى المهاجرين الروانديين – توتسي على وجه الخصوص – القناعة، وبروز إلهام أيديولوجي جديد، ودفعة قوية للرجوع إلى وطنهم، مما قادتهم إلى تغيير إسم تنظيمهم في مؤتمرهم السابع في كمبالا العام ١٩٨٧م إلى The Rwanda Patriotic Front «الجبهة الوطنية الرواندية». من الشواهد أعلاه، يبدو أن الجبهة الوطنية الرواندية قد استوحت من جيش المقاومة الوطنية اليوغندية، لغتها الثورية وأساليبها العملية، وذلك باستخدام مفاهيم مثل المقاومة والقيادة والوطنية، والتي أصبحت المثل العليا

(١) نفسه ص ١٠١.

للتقليد والمضاهاة لتوحيد الأمة[1].

شجع تحالف رواندا من أجل الوحدة الوطنية شبابه، في الانخراط في حرب العصابات مع جيش المقاومة الوطنية اليوغندية، من أجل تقوية القدرات العسكرية، لأنها قد تكون ضرورية في حالة فشل التفاوض السلمي مع النظام. ومنذ أن تأسست الجبهة الوطنية الرواندية في العام ١٩٨٧م، قامت بعدة هجمات عسكرية، وتنوير سياسي داخل الأراضي الرواندية. لكن الثورة الحقيقية أي الهجوم العسكري المنظم، في نظر التوتسي لم يبدأ إلا في العام ١٩٩٠م. الجدير بالذكر أن كوادر الجبهة الوطنية الرواندية كانوا أساساً من شباب التوتسي. وجود بول كاقامي – الرئيس الرواندي الحالي - في قيادة الاستخبارات العسكرية اليوغندية، ساعده في تجنيد أعداد من الروانديين في العمل الاستخباراتي مما ساعد كثيراً في نجاح ثورتهم من الإختراق الأمني.

تأسيس الجبهة الوطنية الرواندية، شجع عدد كبير جداً من الروانديين – جلهم من التوتسي - للإنضمام إليها، على قناعة أن سبعة وعشرين بندقية، غيرت الوضع السياسي برمته في يوغندا، فلماذا لا يعملها العدد الأكبر من اللاجئين الروانديين في بلدهم؟ في الوقت نفسه كثرت السمنارات السياسية التي نظمها كوادر الجبهة الوطنية الرواندية، مما فتح عقول الروانديين سياسياً. أيضاً كانت لحلقات أيام الأحد في جامعة ماكيريري الدور الكبير في تغيير كثير من المفاهيم السياسية المغلوطة.

٤:٥ – بدء النضال العسكري:

في نوفمبر ١٩٨٩م، تمّ إقالة فريد رويغيما، من منصبه كنائب لوزير الدفاع اليوغندي، هذه الإقالة جعلت الروانديين يوقنون بأنهم غير مرغوبين، حتى من الذين ساعدوهم لتحرير بلادهم. في موقع آخر، كانت هناك إشاعة قوية أن

(١) نفسه ص ١٠٥.

الرئيس الرواندي «هابياريمانا» قد رشا ضباط يوغنديين، ليقوموا بإغتيالات للضباط الروانديين الكبار في الجيش الرواندي. أيضاً توصل الضباط الروانديين إلى قناعة بأن هناك محاولة من كبار ضباط الجيش اليوغندي يريدون إعتقالاتهم.

في الأول من أكتوبر ١٩٩٠م، دخلت مجموعة من مقاتلي الجبهة الوطنية الرواندية، بقيادة الجنرال «كريس بونينيزي» داخل الحدود الرواندية، وهاجموا معسكراً لحرس الحدود فقتلوا جندي واحد وجرحوا آخرين. في الثاني من أكتوبر ١٩٩٠م، مات الجنرال فريد رويغيما في إشاعة قوية بأنه قتل غدراً من قبل زملائه نتيجة للصراع حول السلطة.

من جانب آخر وعلى ضوء تحركات مقاتلي الجبهة الوطنية الرواندية، داخل الأراضي الرواندية، حرك الرئيس الرواندي «هابياريمانا» القوات الفرنسية والبلجيكية الزائيرية، الموجودة في رواندا لمواجهة الغزو. جراء ذلك تراجعت قوات الجيش الوطني الرواندي الغازية إلى جبال فيرونغا البركانية. هنا تم تسمية الجنرال بول كيقامي، قائداً للجيش الوطني الرواندي بديلاً للجنرال فريد رويغيما. من هنا بدأت حرب العصابات المنظمة.

ساهمت المرأة الرواندية بفعالية فائقة، في تجنيد الشباب وفي إقامة مهرجانات ثقافية لجمع المال، وفي الخطوط الخلفية ليس فقط لمعالجة الجرحى، بل لتحريض وتشجيع الذين هربوا من القتال حتى يعودوا إلى خطوط القتال الأمامية لمعاودة النضال. لكن من الأعمال الجليلة التي قدمتها المرأة، هي العمل الاستخباراتي، إذ كانت تسافر حتى العاصمة كيقالي وترسل أخبار الحكومة العسكرية والاجتماعية والسياسية، أول بأول.

تبنت قوات الجيش الوطني الرواندي، برنامجاً سياسياً من ثمانية نقاط، ليهتدوا بها في نضالهم للرجوع إلى الوطن هي:

(أ) تقوية روح الوحدة الوطنية.

(ب) إقامة ديمقراطية حقيقية.

(ج) توفير الأمن لكل الروانديين.

(د) بناء اقتصاد متكامل ومستدام.

(هـ) محاربة الفساد في كل أوجهه.

(و) استقرار اللاجئين الروانديين في بلدهم.

(ز) تطبيق سياسة الرعاية الاجتماعية لكل الروانديين.

(ح) إقامة سياسة خارجية، تقوم على المساواة والتعايش السلمي والمنافع المتبادلة بين رواندا والدول الأخرى. لذلك كانت الاستراتيجية الأولية هي التربية السياسية الوطنية لتمكين اللاجئين وهم ما زالوا في يوغندا.

كان الشعب اليوغندي بصفة عامة – ما عدا شعوب الشمال – يناصرون الثورة الرواندية. وكانت الحكومة اليوغندية برئاسة موسيفيني على دراية تامة، بأن قوات الجيش الوطني الرواندي تعمل بنشاط مكثف على طول حدودها مع رواندا، بل أن بعض من كبار ضباط Uganda People's Defence Force قوات الدفاع الشعبي اليوغندي، قد قاتلوا مع قوات الجيش الوطني الرواندي، جنباً إلى جنب حتى سقوط العاصمة كيقالي. في الواقع لعب الرئيس موسيفيني دوراً محورياً كبيراً في انجاح الثورة الرواندية، أولاً بتدريب كوادرها عسكرياً ومدها بالإمدادات العسكرية، وثانياً بالعمل الدبلوماسي إنابة عن قيادة الثورة.

توسيع وتكثيف العمل العسكري المعارض في رواندا، قاد الاتحاد الإفريقي أن يتدخل لتسوية الخلاف سلمياً. لذلك دعا الأطراف المتنازعة للسلطة إلى محادثات مباشرة، للتسوية السلمية، في مدينة أروشا بتنزانيا. بدأت محادثات

أروشا للتسوية السلمية في رواندا في أغسطس ١٩٩٢م بمشاركة مناديب من الجبهة الوطنية الرواندية، والحكومة الرواندية. تكون الوفد الحكومي من ثلاثة أحزاب معارضة بجانب الحزب الحاكم وهي:

(أ) Parti Liberal الحزب الليبرالي.

(ب) Mouvement Democratique Republicain الحركة الديمقراطية الشعبية.

(ج) Parti Social Democrate الحزب الاشتراكي الديمقراطي. هذه الأحزاب ترغب في أن تشارك في السلطة مع الجبهة الوطنية الرواندية.

الجدير بالذكر أن حزب The Coalition Pour le Defense de la Republique التحالف من أجل الدفاع عن الجمهورية، Movement Revolutionnaire National pourle Development وحزب الحركة الثورية الوطنية من أجل التنمية – الحاكم – هذان الحزبان مدعومان بقوة من إثنية الهوتو[1].

حسب اتفاقية أروشا تم تخصيص نسبة ٤٠٪ من الجيش القومي الرواندي، لنصيب قوات الجيش الوطني الرواندي، إضافة إلى ٥٠٪ من الضباط الجدد. ستتحصل قوات الجيش الوطني الرواندي على إحدى عشر (١١) مقعداً من جملة سبعين (٧٠) مقعداً برلمانياً وخمسة (٥) حقائب وزارية من جملة واحد وعشرين (٢١) حقيبة وزارية، فضلاً عن وزارة الشئون الداخلية. لم يتحصل حزب التحالف من أجل الدفاع عن الجمهورية، على أية حقيبة وزارية، وهو الحزب الذي يعتبر نفسه، الممثل الحقيقي لقومية الهوتو الأغلبية. هذا الحزب هو الذي نظم لاحقاً أعمال الإبادة الجماعية.

(١) نفسه ص ١٣٦.

٤:٦ - كيف حصلت الإبادة الجماعية؟

ثورة ١٩٥٩م هي التي زرعت بذور الإبادة الجماعية. اعتبر زعماء الهوتو أن غزو قوات الجيش الوطني الرواندي، لرواندا في العام ١٩٩٠م، على أنها حركة توتسية القصد منها نزع سلطة الهوتو[١].

At Kabaya in Gisenyi prefecture Leon Mugesera one of the Hutu extremist leadersmade public the plans of the genocide: «You cell members work together watch out for intruders in your cell suppress them. Do anything you can so that nobody sneaks out. The fatal mistake we made in 1959 is that we let them (Tutsi) out of the country. Their homeland is Ethiopia. We will cut their throats and send them to Ethiopia through the short-cut that is river Nyabarongo.

في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢م، في «كابايا» بمحافظة «جيسنيي»، أعلن «ليون موجيسيرا»، أحد زعماء الهوتو المتطرفين، خطط الإبادة الجماعية: «أنتم يا أعضاء الخلية، عليكم جميعاً أن تراقبوا معاً المتسللين في خلاياكم وأوقعوا فيهم القمع. أفعلوا أي شيء بإمكانكم فعله حتى لا يتسلل أحد. الخطأ الفادح الذي قمنا به في العام ١٩٥٩م، هو أننا تركناهم – التوتسي – أن يخرجوا من البلاد. وطنهم هو إثيوبيا. سنقوم بقطع رقابهم وإرسالهم إلى إثيوبيا عن طريق قصير، وهذا هو، نهر «نيابارونغو». هناك إعتقاد سائد في رواندا، خاصة عند قومية الهوتو، بأن الموطن الأصلي للتوتسي هو شرق إفريقيا، لكن بالمقابل هناك إعتقاد آخر سائد في منطقة البحيرات، بأن التوتسيون الروانديون ومعهم الأنكوليين اليوغنديين، على أنهم من إثنية واحدة مع الفلاتة «أم برورو» المشهورين في السودان بإمتلاك الأبقار ذات القرون الضخمة الطويلة. بالطبع الفلاتة أم برورو يتجولون على إمتداد الشريط السافني من النيل الأزرق، مروراً بجنوب كردفان وجنوب دارفور، إلى الكمرون وحتى السنغال. ليس لديّ دليل علمي بل هي

(١) نفسه ص ١٣٨.

إعتقادات سائدة في المنطقة، لكن ملاحظاتي الشخصية، أن هناك شبه شديد في البنية الجسمانية بين التوتسيين والأنكوليين والفلاتة «أم برورو».

مع اتساع قاعدة الحرب الأهلية، قامت تنظيمات سياسية مختلفة في تجنيد شبابها للدفاع عن تنظيماتهم السياسية.

(أ) حزب الحركة الثورية الوطنية من أجل التنمية.

(ب) حزب التحالف من أجل الدفاع عن الجمهورية.

(ج) الحزب الاشتراكي الديمقراطي رفع شعار «المحررين»

(د) حزب الحركة الديمقراطية الشعبية، رفع شعار «صوت الرعد». هذه الجماعات المسلحة، هي التي تجمعت بإسم «انتراهاموي» وبالتالي نفذت الإبادة الجماعية في العام ١٩٩٤م في رواندا.(أو حرب المائة يوم، أبريل - يوليو) الجدير بالذكر أن أحد أسباب الهجوم على المواطنين العزل من قومية التوتسي، هو إبادتهم كلية حتى إذا استولت قوات الجيش الوطني الرواندي على السلطة في رواندا، لن تجد من تحكمهم.وبالتالي من أجل تقوية تضامنها لمقاومة التوتسي تم تدشين محطة راديو جديدة في ٨ إبريل ١٩٩٣م، غرضها المعلن تعبئة الهوتو للدفاع عن البلاد، لكن في الواقع لعب هذا الراديو دوراً أساسياً في تنفيذ أعمال الإبادة الجماعية لاحقاً، فكان يذيع أسماء قيادات التوتسي وأماكن تواجدها.

في ٦ إبريل من عام ١٩٩٤م، انفجرت في الجو الطائرة التي كانت تقل كلاً من رئيس بروندي «ملكيور نداداي»، والرواندي «جوفينال هابياريمانا»[1]. فقتل الرئيسين ومن معهما على متن تلك الطائرة. كلا الرئيسين ينتميان لإثنية الهوتو في

(1)Peter M. Manikas and Krishna Kumar 'Protecting Human Rights in Rwanda' in Rebuilding Societies After Civil War; Critical Roles for International Assistance. Krishna Kumar. Editor Lynne Rienner Publishers London 1997. P 65.

البلدين. هذه الحادثة هي الشرارة التي ولعت الإبادة الجماعية بشكل لم يسبق له مثيل من قبل في المنطقة، بل حتى في العقد الأخير من الألفية الأولى.

قتل عشرة (١٠) من الجنود البلجيكيين من ذوي القبعات الزرقاء على يد الحرس الرئاسي الرواندي، مما أدى أن تسحب بلجيكا كل قواتها في البعثة الأممية. في التاسع من إبريل ١٩٩٤م، أي بعد سقوط طائرة الرئيسين، أمر كوفي أنان، رئيس عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة آنذاك، الجنرال روميو دالير Romeo Dallaire قائد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، بأن يتعاون مع القادة العسكريين الفرنسيين والبلجيكيين في إجلاء رعاياهم، وألا يتدخل في القتال إلا في حالة الدفاع عن النفس[1].

عدم اتخاذ قرار حاسم من الأمم المتحدة لوقف الإبادة الجماعية، أدى إلى إحباط الروح المعنوية لبقية قوات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، فلم تستطيع هذه القوات أن تحمي حتى عقلاء الهوتو الذين استسلموا للمتطرفين، فقتل أمام أعين هذه القوات الأممية، وزير العدل السابق «جوزيف كافاروغاندا» ووزير الخارجية السابق«بونيفاس نغولينزا».

في يومي ٨ و٩ إبريل ١٩٩٤م، هبطت طائرات فرنسية في كيقالي، العاصمة الرواندية، وأنزلت خمسمائة (٥٠٠) جندي فرنسي لإجلاء المدنيين الفرنسيين وحوالي أربعمائة(٤٠٠) رواندي، أغلبهم من أسرة الرئيس المقتول هابياريمانا. لم يكن من بين الروانديين الذين تمّ إجلاءهم توتسي واحد.

موقف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والأوروبيين المخزي، شجع الهوتو في مواصلة الإبادة الجماعية بتلك الهمجية، التي أدت إلى قتل ما يربو على

(1)Mushemeza E. D. (2007) The Politics and Empowerment of Banyarwanda Refugees in Uganda 1959 – 2001 Fountain Publishers Kampala. P 141.

ثمانمائة (٨٠٠٠٠٠) ألف شخص في الفترة ما بين إبريل ويوليو من عام ١٩٩٤م. في فرنسا نظمت منظمات المجتمع المدني انتقادات شديدة لحكومتها، مما جعلها أن تنظم عمليات للمساعدات الإنسانية، تطلبت هذه المساعدات أن ترسل فرنسا قوات عسكرية لخلق مناطق آمنة، للذين نجوا من الإبادة، لكن أيضاً تمكن الهوتو المتطرفين أن يصلوا لتلك الأماكن. الخطوط الآمنة هذه، خلقت أيضاً نوع من المساحة مما ساعد بعض من قوات الجيش الوطني الرواندي، من أن تتمكن من الرجوع إلى الخطوط الآمنة، إلا أن الفرنسيين هددوهم بأن يستخدموا ضدهم القوة العسكرية.

بعد أن تمكن «الجيش الوطني الرواندي» والجناح السياسي«الجبهة الوطنية الرواندية»، من وضع حدٍ للإبادة الجماعية. أصبح الأمر المهم هو، التحدي الذي واجه القادة الروانديين الجدد هو كيفية تحقيق التوازن بين العدالة والمصالحة، حتى لا يصل الأمر في أن تتركز السلطة في يد التوتسيين، الذين ظلوا يسيطرون على مفاصل الدولة لفترات طويلة[1].

No Doubt the empowerment process enabled the The Rwanda Patriotic Front/The Rwanda Patriotic Army to change the distribution of power in Rwanda. This power is being exercised to consolidate the political economic security and social gains for the previously disempowered refugees of Rwanda. However unless these gains are spread out equitably to other Rwandan citizens the potential for renewed violence and destabilisation could be easily turn into a reality sooner or later

وهذا يعني أنه لا شك أن عملية التمكين يمكن أن يقود الجبهة الوطنية الرواندية / الجيش الوطني الرواندي من تغيير توزيع السلطة في رواندا. وتمارس هذه السلطة لتعزيز المكاسب السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، للاجئين الذين كانوا في السابق من اللاجئين في يوغندا. بيد أنه ما لم تتم توزيع هذه المكاسب بصورة عادلة مع مواطنين روانديين آخرين، فإن إمكانية تجدد العنف

(١) نفسه ص ١٤٦.

وزعزعة الاستقرار يمكن أن تتحول بسهولة إلى واقع عاجلاً أم آجلاً.

كثير من أبناء الروانديين الهوتو اللاجئين في دول الجوار، بعض منهم انخرطوا في أعمال التمرد في جمهورية الكنغو الديمقراطية وكذا في بروندي وشاركوا في الحروبات الأهلية هناك. إذا لم يتم استيعاب وادماج هؤلاء في مجتمع وطنهم الأصلي ليتقاسموا السلطة والثروات، فإنه من المرجح أن يعيد هؤلاء، تجربة اللاجئين في يوغندا الذين وصلوا إلى السلطة عن طريق العنف بمساعدة الدولة المضيفة. لذلك هناك حاجة ماسة في التركيز على جذور مسببات ظاهرة اللاجئين في المنطقة، إذا أريد لهذه الظاهرة أن تحل كلية وللأبد.

٧: ٤- المصالحة الرواندية:

الجدير بالذكر هنا، أن فترة الصراع حول السلطة، ما بين عامي ١٩٥٧م وأوائل عام ١٩٩٤م، بين إثنيتي الهوتو والتوتسي، شهدت حالات كثيرة للتطهير العرقي والإبادة الجماعية، إلا أنها كانت على نطاقات ضيقة، فلم تبرز في الإعلام العالمي، أما أحداث العام ١٩٩٤م، فكانت من البشاعة والشمولية بحيث أن أصداءها شوهدت في كل أرجاء العالم، لذلك كانت التعاطف مع الضحايا عظيماً.

لذلك وبعد أن وضعت الإبادة الجماعية أوزارها، كانت قد خلفت خسائر مادية وبشرية جسيمة، بما في ذلك الآثار النفسية في أوساط كل الأطراف الرواندية، أصبح التحدي الكبير الذي واجه القادة الروانديين الجدد، هو كيفية تحقيق التوازن بين العدالة والمصالحة. أول مرجعية اتجهوا إليها، كانت اتفاقية أروشا. بموجبها تمّ تكوين حكومة وحدة وطنية، في التاسع عشر من شهر يوليو العام ١٩٩٤م، برئاسة «باستور بيزيمونغو» Pasteur Bizimungu من الهوتو، ونائبه «بول كاقامي» Paul Kagame من إثنية التوتسي، وأيضاً تقلد «بول كاقامي» في نفس الوقت حقيبة وزارة الدفاع. أول خطوة قامت بها الحكومة الجديدة، هي تشكيل لجنة سُمِيت بـ(المفوضية الوطنية للوحدة والمصالحة)،

أُكِلت لها المهمة الأساسية وهي عملية التصالح والتسامح، بدءً من تحقيق العدالة وعرض الحقيقة والتصالح، وهذا يعتبر حقاً طبيعياً لضمان حقوق المظلومين وعدم إهدارها[1]. من الخطوات المهمة التي قامت بها حكومة الوحدة الوطنية، هي إلغاء البطاقة الشخصية التي كانت مصممة من قبل المستعمر البلجيكي، بأن توضح إثنية حاملها – هوتو، توتسي، توا – واستبدالها بأخرى تبين جنسية حاملها، أي الرواندية فقط. بل يجرم القانون أي شخص يروج للقبلية. هذا الإجراء القانوني الجديد، سببت لي كثير من المتاعب، عندما زرت رواندا – مرتين العام الماضي - وحاولت أن أحاور بعض من الروانديين، الغير رسميين في دواوين الحكومة، لتدوين انطباعاتهم حول المصالحة التي تمت، وحول نظرتهم لمستقبل بلادهم. إلا أن محاولاتي لم تستثمر بالنجاح المرجو، إلا في محاورة عدد قليل جداً لا تتعدى عدد أصابع اليد الواحدة. رغم ذلك تلخصت إجاباتهم في التوافق للمصالحة والشعور بالرضى، والطمأنينة لمستقبل مشرق لبلدهم. أيضاً من الإجراءات القانونية التي تمت بالتزامن مع إلغاء البطاقة الشخصية، هي منع بناء المنازل بالمواد المحلية «القش» القابلة للإحتراق السريع، واستبدالها بالمواد الثابتة، وذلك منعاً لاستهداف المواطنين العزل وممتلكاتهم بالإحتراق.

المرجعية الثانية في أمر المصالحة، هي أن الحكومة اتجهت نحو النظر إلى الحلول المحلية التقليدية المتجذرة في ثقافة الروانديين، والتي يمكن أن تسهم في تقديم الحلول الناجعة، وفي إعادة بناء الوطن والمواطن. شملت هذه الممارسات المحلية

(أ) المحاكمات الجماعية، والمحاكم التقليدية المسمى بـ«القاتشاشا Gacaca» . رأت الحكومة الرواندية الجديدة، أنها عمل استراتيجي يمكن أن تفضي إلى تحقيق العدالة والمصالحة في رواندا، ويحمل هذا المصطلح في اللغة الرواندية

(1) https://ar.wikipedia.org/wiki

معنى (الحديقة)، حيث كان كبار أهل القرية ومجتمعهم، يتجمعون لحل مشكلة ما. هذا الشكل من المحاكم التقليدية الرواندية، شبيه بأعمال الجودية والراكوبة الشائع في الريف السوداني. رأت الحكومة أن هناك الكم الهائل من القضايا المتراكمة بعد الإبادة الجماعية، لذا اسندت لمحاكم «القاتشاشا» بالفصل في بعضها. في هذا النظام، يقوم القضاة المنتخبون على الصعيد المجتمعي، بالاستماع إلى محاكمات المشتبه في مشاركتهم في الإبادة الجماعية، والمتهمين بأية جريمة من الجرائم، باستثناء التخطيط لعمليات الإبادة أو الإغتصاب. وبالفعل حاكمت هذه المحاكم الأهلية، المتورطين في أعمال عنصرية بالسجن، وحكمت على الذين أدينوا بأن يقضوا نصف المدة بالسجن والنصف الآخر بتقديم خدمات اجتماعية.

(ب) مبادرة «أوموقاندا Umuganda»، ويعني هذا المصطلح في رواندا (معاً في هدف مشترك لتحقيق النتيجة). ففي التقليد الرواندي يقوم أعضاء المجتمع بدعوة أسرهم وأصدقاءهم وجيرانهم، لمساعدتهم على إكمال المهمة التي تكون صعبة على أفراد الأسرة الواحدة في انجازها في وقت قصير معلوم، فكانت هذه المبادرة جزءاً من الجهود الرامية إلى إعادة بناء رواندا، وتعزيز الهوية الوطنية المشتركة. هذا النوع من الأعمال الجمعية، هو ما يعرف في السودان ب«النفير» وينتشر نشاط النفير بصفة خاصة في غرب السودان، بالأخص في موسم الزراعة التقليدية وحصادها. على كل حال، حرصت حكومة رواندا على إحياء الثقافة الرواندية والممارسات التقليدية، للتكيف مع برامج التنمية وإثرائها لتلبية احتياجات البلاد. نجمت عن هذه الممارسة التقليدية، برامج التنمية المستدامة، ويقام هذا العمل المجتمعي في يوم السبت الأخير من كل شهر، وكل أفراد المجتمع، بمن فيهم رئيس الجمهورية. تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ و ٦٥ سنة، جميع هؤلاء ملزمون بالمشاركة في أعمال «أوموقاندا»، حيث ينقسمون إلى عدة مجموعات للقيام بالأشغال العامة المتنوعة، وغالباً ما يشمل ذلك تطوير البنية التحتية وحماية البيئة.

(ج) مبادرة «أوبوديهي Ubudehe»، وهي شبيه بالجمعيات التعاونية، إلا أن الممارسة الرواندية التقليدية في هذا المجال، تشير إلى ثقافة العمل الجماعي والدعم المتبادل، من أجل حل المشكلات داخل المجتمع، وقد تُرجم هذا المفهوم اليوم، إلى برنامج تطوير المنتج المحلي، حيث يتم توزيع المواطنين إلى فئات مختلفة، من أجل رفع مستويات المعيشة للأسر الفقيرة وتحسين الرعاية الاجتماعية، من خلال برامج الحماية الاجتماعية الحكومية.

(د) مبادرة «قيرينكا Girinka»، بمعنى (ليكن لديك بقرة). حيث كانت الممارسة التقليدية، أن يعطي الشخص ذو الحالة المتيسرة، بقرة لشخص آخر، إما باعتبارها علامة على الاحترام والإمتنان أو كمهر للزواج. لذلك طورها الحكومة الجديدة كجزء من الجهود الرامية إلى إعادة بناء رواندا وتعزيز الهوية الوطنية المشتركة. يستند هذا البرنامج على فرضية أن توفير بقرة حلوب للأسر الفقيرة، سوف يساعدها على تحسين معيشتها، نتيجة لاتباع نظام غذائي أكثر تغذية وتوازناً، وهو الحليب، وكذا زيادة الإنتاج الزراعي من خلال تحسين خصوبة التربة، وكذلك الدخل الأكبر من خلال تسويق منتجات الألبان.

(هـ) مبادرة «إيتورير و ريي إقيهوقو Itorero ry`Igihugu»، وهي عبارة عن مدرسة تربوية وطنية قديمة، وقناة من خلالها يمكن للدولة أن تنقل رسائل إلى الشعب فيما يتعلق بالثقافة الوطنية، في عدة مجالات مثل اللغة، والوطنية، والعلاقات الاجتماعية، والرياضة، والدفاع عن الوطن وكثير من الأنشطة الوطنية. لذلك يتم تربية المواطنون الشباب على الفهم والتعلق بثقافتهم، ويتم تشجيع المشاركين على مناقشة برامج وطنية مختلفة، والقيم الإيجابية للثقافة الرواندية التي من الممكن أن تساعد في تنمية قدراتهم على ممارسة الحكم، وعلم النفس، والعمل، والمساعدة المتبادلة، والحياة، والتعاون مع الآخرين.

أسست هذه المبادرات المحلية أرضية جيدة للوصول إلى المصالحة الوطنية،

وفي التصدي للتحديات الإنمائية في رواندا، وسجلت بالفعل إنجازات مهمة، باعتبارها فرصة لإلتقاء المواطنين، والوقوف جنباً إلى جنب من أجل إيجاد الحلول والبدائل لمشكلات محددة. الجدير بالذكر، أن محاكمة مرتكبي الجرائم الكبرى، قد تولى أمرهم المحكمة الجنائية لرواندا في أروشا بتنزانيا. لذلك وبفضل القيادة الرشيدة للمفوضية الوطنية للوحدة والمصالحة، تمكن الروانديون من الوصول إلى المصالحة الوطنية. ومع ذلك يظل الركيزة الأساسية لإنجاح المصالحة في رواندا، قائمة على الفكر السياسي، الذي أسسها الجبهة الوطنية الرواندية في المهجر، أثناء نضالها من أجل العودة للوطن، قبل حوالي ثمانية سنوات من اندلاع الإبادة الجماعية. ومخرجات محادثات أروشا للعام ١٩٩٢م، برعاية الاتحاد الإفريقي، مضافاً لهما العزيمة القوية للقادة الجدد.

٥- الخلاصة:

هناك ملاحظتان في أعمال مفوضيات المصالحات هما:

(أ) المصالحة المجتمعية صعبة ومعقدة ومستهلكة للزمن. لا يمكن تحقيقها بسرعة وبجدارة ومن دون آلام من الطرفين.

(ب) الإعتذارات الصادقة وبعض من التعويضات هي ضرورية للمصالحات، ومع ذلك لن تكون كافية إذا لم يتوفر سلوك اجتماعي وهيكلية للمؤسسات لتحدث التغيير. بالنسبة للتحول الاجتماعي في المدى البعيد، يجب أن يتكون فكر جمعي حول الإجابات للأسئلة التالية:

(أ) ماذا حصل؟

(ب) من المسئول؟

(ج) كيف يمكن لنا أن نتعامل مع الوضع الجديد؟

عندما يرى الذين يعانون من جراح انتهاكات حقوق الإنسان، تغيرات ملموسة

في الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتغيير بنيات المؤسسات، وأن بعض من التعويضات أصبحت تتدفق أو تتكون، فإن الذين حرموا من ممارسة حقوقهم في العمل الديمقراطي، سوف يحسون أن نوع من العدالة، والمساهمة في التسوية بين الأعراق المختلفة قد تحققت.

توجد في كل الدول الإفريقية إثنيات وقبائل متعددة، لذلك تحتاج إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكذا الدساتير لتتمكن من إحتواء هذا التنوع. في الأساس ينشأ العنف كنتيجة حتمية لانتهاك حقوق الإنسان والتهميش للحصول على الموارد المحدودة. على الدول الإفريقية أن تبني المؤسسات التي تسمح لجميع الشعوب أن تشارك في صناعة القرارات، بمعنى أن عليها أن تفصح عن السؤال عن الديمقراطية والحكم الرشيد، وأيضاً لتحويل سلطات الدولة من مجموعة سياسية لأخرى سلمياً. في خاتمة المطاف يتطلب إعادة بناء المجتمع، إلى العلاج النفسي الاجتماعي، وإعادة الإدماج، والمصالحة على مستوى القواعد الشعبية.

أخيرًا ، من الملاحظ اختلاف جذور عنف الدولة في حالات الدول الثلاثة، كل عن الآخر، لذا نجد أن كل عملية تصالحية قامت على أساس معالجة كل معضلة بما يتناسب بيئتها. مثال ذلك، في جنوب إفريقيا كان العنف قائماً على أساس إقصاء السود من السلطة، لذلك جاء الحل للمساواة بين البيض والسود والملونين. أما في المغرب، فقد قام على أساس أن الملك، يملك الحق الإلهي في الحكم، وعلى ضوء هذا جاءت المعالجة، مبدئياً لتقسيم السلطة وذلك بالسماح لتكوين الأحزاب السياسية للقيام بأعباء السلطة التنفيذية، وتعويض المتضررين كمبادرة أبوية، لذلك هو لا يسأل ولا يحاسب لما فعله. وفي رواندا، تأسس عنف الدولة على الصراع حول السلطة بين إثنيتين فقط، لذلك قامت المصالحة على نبذ العنصرية والقبلية.